وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة البويرة

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : الاقتصاد الكمي

بعنوان:

أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2022

من إعداد الطالب (ة) :

- العيفاوي نفيسة

تحت إشراف :

د. مولاي بوعلام

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة
ا. د. جوادي علي	رئيسا
ا. د. مولاي بوعلام	مشرفا
ا. د. طهراوي فريد	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله، فالحمد لله والشكر أولا وأخيرا على فضله وكرمه وبركته الذي انعم عليا بالتوفيق بإنجاز هذا العمل ليضاف الى ميادين البحث العلمي والصلاة والسلام على سيد المرسلين وامام المتقين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه اجمعين.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى أولئك الذين وقفوا بجانبي طوال فترة الدراسة ولم يبخلوا علينا بمساعدة وارشاد او توجيه، واخص بالذكر استاذي المشرف الدكتور مولاي بوعلام، والذي لم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته طيلة انجاز هذه المذكرة فاسأل الله العظيم ان يجازيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر ومعاني التقدير الى أعضاء لجنة المناقشة.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى كل أساتذة العلوم الاقتصادية.

الى صديقتي عزي اية، عباس وئام وواقني زهرة

والى جميع زملائي طلبة ثانية ماستر تخصص اقتصاد كمي دفعة 2024.

والى كل من يد العون من قريب او بعيد، وساعدني على انجاز هذا العمل.

إهـــــداء

بسم خالقي وميسر اموري وعصمت امري،

لك كل الحمد والامتنان

أرى مرحلتي الدراسية قد شارفت على الانتهاء بالفعل، بعد تعب ومشقة ها انا اليوم أقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وارفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد حتى ترضا ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني لإتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي.

بكل فخر اهدي تخرجي

الى من جعل الجنة تحت اقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى الانسانة العظيمة التي لطالما تمنت ان تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا امي العزيزة شريفة.

الى من كلل العرق جبينه ومن علمني ان النجاح لا يأتي الا بالصبر والإصرار الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابدا من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي والدي العزيز محمد.

الى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها الى خيرة ايامي وصوفتها الى قرة عيني الى اخواني واخواتي الغاليين

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق للأصدقاء الاوفياء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد والأزمات

الى من افاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة اليكم اهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته ها انا اليوم أكملت واتممت اول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى

وما سلكنا البدايات الا بتيسيره وما بلغنا النهايات الى بتوفيقه وما حققنا الغايات الا بفضله فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدا والختام.

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على معدل التضخم في الجزائر، والذي له دور في تخفيض المستوى العام للأسعار، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتكاملة (ARDL)، بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية والتي تغطي الفترة من 1990 الى 2022، بهدف استخراج العلاقة بين المتغيرات وبالتالي هناك علاقة تكامل مشترك توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة الى المتغير التابع، وهذا ما سمح لنا بتقدير علاقة الاجل الطويل والقصير للنموذج فتبين ان كل المتغيرات تؤثر في التضخم في الجزائر في الاجل الطويل والقصير، وجود علاقة عكسية بين التضخم والانفتاح التجاري في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، التضخم، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

I. Abstract:

This study aims to measure the impact of trade openness on the inflation rate in Algeria, which plays a role in reducing the overall price level. It utilizes the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, relying on annual time series data spanning from 1990 to 2022. The objective is to extract the relationship between variables, indicating a long-term equilibrium cointegration relationship from explanatory variables to the dependent variable. This enabled us to estimate the long and short-term relationship of the model, revealing that all variables affect inflation in Algeria in both the long and short terms. Additionally, an inverse relationship between inflation and trade openness was found in Algeria.

Keywords: Trade openness, Inflation, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمـــة	ب
الفصل الأول:الاطار النظري التضخم	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: عموميات حول التضخم	**03**
المطلب الأول: مفهوم التضخم	03
المطلب الثاني: تفسير التضخم	04
المطلب الثالث: أنواع التضخم	07
المبحث الثاني: نظريات وفجوات التضخم وقياس أدائه	**10**
المطلب الأول: نظريات التضخم	10
المطلب الثاني: فجوات التضخم	11
المطلب الثالث: قياس التضخم	14
المبحث الثالث: اثار التضخم وأساليب معالجته	**16**
المطلب الأول: الاثار الاقتصادية للتضخم	16
المطلب الثاني: اثار التضخم على الاحتكار	17
المطلب الثالث: أساليب معالجة التضخم	18
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: الانفتاح التجاري وعلاقته بالتضخم	
تمهيد الفصل	24
المبحث الأول: عموميات حول الانفتاح التجاري	**25**
المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري	25

المطلب الثاني: اهداف وأهمية الانفتاح التجاري	26
المطلب الثالث: أسباب الانفتاح التجاري	27
المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات الانفتاح التجاري	**29**
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لانفتاح التجاري	29
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لانفتاح التجاري	33
المطلب الثالث: مؤشرات الانفتاح التجاري	36
المبحث الثالث: أثر الانفتاح التجاري وبعض المتغيرات على التضخم	**41**
المطلب الأول: أثر تحرير التجارة الخارجية على التضخم	41
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي على التضخم	42
المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على التضخم	43
خلاصة الفصل الثاني	45
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر	
تمهيد الفصل	47
المبحث الأول: تحليل تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال 1990-2022	**48**
المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال 1990-2022	48
المطلب الثاني: تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال 1990-2022	50
المطلب الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال 1990-2022	54
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL	**58**
المطلب الأول: خصائص منهجية الانحدار الاتي للفجوات الزمنية المتباطئة	58
المطلب الثاني: شروط تطبيق ARDL	59
المطلب الثالث: خطوات تطبيق منهجية ARDL	59
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر	**61**
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	61
المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك باستخدام ARDL	64
المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة	66
المطلب الرابع: الاختبارات التشخيصية للنموذج	70
خلاصة الفصل الثالث	74

الخاتمـــة	75
المراجـــع	78
الملاحق	84

قوائم الجداول،
الأشكال والملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدلات التضخم	48
02	قائمة الاتفاقيات التجارية الإقليمية المبرمة من طرف الجزائر	52
03	تطور معدلات التضخم والانفتاح التجاري في الجزائر خلال 1990-2022	55
04	طول فترات الابطاء للمتغيرات حسب Akaike وSchwartz	63
05	جدول يلخص نتائج الاستقرارية	63
06	فترة الابطاء للنموذج (VAR) للسلاسل قيد الدراسة	64
07	نتائج اختبار الحدود والتكامل المشترك	66
08	نتائج تقدير النموذج طويل الاجل	67
09	نتائج تقدير النموذج قصير الاجل	69
10	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء	70
11	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	70

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الفجوة التضخمية	12
02	نموذج الفجوة التكنولوجية	24
03	دورة حياة المنتج	36
04	فترة الابطاء المثلى للنموذج ARDL حسب معيار Akaike	65
05	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء	71
06	نتائج اختبار استقرار النموذج CUSUM of squares وCUSUM	72

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة التحليلية والقياسية	84
02	اختبارطول فترات الابطاء للمتغيرات حسب Akaike وSchwartz	85
03	نتائج اختبار استقرارية LCPI	87
04	نتائج اختبار استقرارية LOPN	89
05	نتائج اختبار استقرارية LTCH	90
06	نتائج اختبار استقرارية LGDP	92
07	نتائج اختبار التكامل المشترك	94
08	فترة الابطاء المثلى	95
09	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود	97
10	نموذج تقدير الاجل القصير	98
11	نموذج تقدير الاجل الطويل	99
12	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء	100
13	اختبار عدم ثبات التباين	101
14	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	102
15	اختبار استقرار النموذج CUSUM of squares و CUSUM	103

مقدمة

تُعَد ظاهرة التضخم من بين القضايا الاقتصادية الرئيسية التي يواجهها صانعو السياسات، إذ تُشكّل تحدياً كبيراً نظراً لتأثيرها على استقرار الاقتصاد، فقد يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى إشعال حالة من عدم اليقين في البيئة الاقتصادية، مما يترتب عليه تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي لأي بلد، حيث يعتبر النمو الاقتصادي المستقر والتضخم المنخفض هدفاً أساسياً لتلك السياسات، يُلاحظ أن تطبيق سياسات نقدية صارمة مع ضبط أوضاع المالية العامة يمكن أن يسهم في تقليل مستويات التضخم، وإن القلق بشأن التضخم لا يعود فقط إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، بل يرتبط أيضاً بتأثير الزيادة في أسعار السلع على الأوضاع الاجتماعية والسياسية للمواطنين، وخاصة الفقراء الذين قد يتأثرون بشدة نتيجة ارتفاع تكاليف معيشتهم، مما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والسياسية في البلاد.

في العقد التسعيني، كانت هناك توجهات واضحة نحو سياسات استهداف التضخم، حيث كانت الدول تسعى جاهدة للتغلب على التضخم المرتفع الذي كان يهدد استقرار الاقتصادات. في الوقت نفسه، كانت هناك حركة عالمية نحو تحرير التجارة وزيادة الانفتاح الاقتصادي، خاصة في الدول النامية والناشئة.

انتشرت أفكار حول فوائد الانفتاح التجاري، مع التركيز على زيادة المنافسة والكفاءة والابتكار، واكتساب التكنولوجيا الجديدة. هذه العوامل قد تؤثر بشكل كبير على هيكل الاقتصادات الوطنية، بما في ذلك مستوى ونوع الصادرات والواردات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتحرير التجارة أن يسهم في توسيع الفرص الاقتصادية عبر زيادة حجم السوق وانتشار المعرفة.

مع زيادة التكامل الاقتصادي العالمي، أصبحت دراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم محل اهتمام كبير من قبل الباحثين وصناع السياسات، نظرًا لأهمية التضخم كمؤشر حساس لاستقرار الاقتصاد. فهم هذا التأثير يساعد في تصميم السياسات النقدية وإدارتها بكفاءة لضمان استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي المستدام.

تعتبر الجزائر من الدول الحديثة في الانفتاح التجاري، بعد أزمة انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات، تعرضت الجزائر لضغوط اقتصادية كبيرة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، مما أثر على الميزانية العامة وميزان المدفوعات.

للتغلب على هذه التحديات، قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة، بما في ذلك التحول نحو اقتصاد السوق وسياسات الانفتاح التجاري التدريجي. تبنت الحكومة هذه السياسات لتعزيز المنافسة في السوق المحلية وتنويع مصادر الدخل، وتجنب الاعتماد المفرط على النفط.

زيادة الاستيراد كانت جزءًا من استراتيجية الجزائر لتعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق التكامل الدولي، مع توفير المواد الضرورية للاقتصاد الوطني. وعلى المدى الطويل، يمكن أن تساعد هذه السياسات في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد.

1. إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق تظهر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

" ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022؟"

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما المقصود بظاهرة التضخم؟
2) ما هي اهم التفسيرات النظرية للانفتاح التجاري؟
3) ما هو اتجاه العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

1) يعرف التضخم على انه الزيادة في مستوى الاسعار.
2) وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للانفتاح التجاري.
3) هناك تأثير عكسي بين التضخم والانفتاح التجاري في الجزائر على المدى الطويل من خلال تحرير التجارة الخارجية ومنافسة السلع المحلية، وينخفض المستوى العام للأسعار وينقص التضخم.

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

- الحداثة للموضوع كونه حديث من حيث الطرح والدراسة.
- تطور مفهوم التجارة الخارجية أدى الى اهتمام الدول النامية بالانفتاح التجاري في ظل التطور الاقتصادي الدولي للنهوض باقتصادياتها.
- محاولة ابراز دور الانفتاح التجاري في التأثير على المعدلات الاقتصادية الكلية كالتضخم والنمو الاقتصادي.
- التعرف أكثر على النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتقييم المتغيرات الاقتصادية بأدوات قياسية.
- الاهتمام الشخصي بالموضوع لأنه يندرج ضمن التخصص.

5. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

تجلى أهمية إلقاء الضوء على مدى تأثير الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، من خلال تحليل البيانات ودراسة التطورات الاقتصادية. يتطلب ذلك استخدام الأدوات الاقتصادية المناسبة لفحص العلاقة بين مستويات الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم.

كما يجب دراسة الآثار التضخمية المحتملة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري، بما في ذلك الزيادات في أسعار السلع والخدمات وتأثيرها على القوى الشرائية للمواطنين.

6. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي:

- التعرف على واقع التضخم في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الكمية؛
- التعرف على الانفتاح التجاري والنظريات المفسرة له ومؤشرات قياسه؛
- بناء نموذج قياسي يحدد فيه أثر الانفتاح التجاري على التضخم من خلال زيادة المنافسة الدولية، وتحسين جودة المنتجات المحلية وبذلك انخفاض المستوى العام للأسعار.

7. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** خلال الفترة (1990-2022).

8. منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتناول الجوانب النظرية لكل من التضخم والانفتاح التجاري، اما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي تم استخدام المنهج الاستقرائي بهدف قياس اثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر.

9. الدراسات السابقة:

- **دراسة** سداوي نورة، اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسية قياسية لفترة 1980-2014 -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة للحصول على شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، من خلال هذه الدراسة تم تحليل تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما توضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري القائم بالتجارة الدولية، الإستراتيجيات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق ومحاولة ذلك على وضع الاقتصاد الجزائر، ومن خلال الجانب التطبيقي، تم استخدام الدراسة القياسية لحالة الجزائر في الفترة المحددة سابقا بالاعتماد على النموذج الساكن والديناميكي لمعرفة اثر الانفتاح التجاري في المدى القصير و الطويل على النمو الاقتصادي.
- **دراسة** السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة فرع العلوم الاقتصادية، تخصص

دراسات قياسية، من خلال هذه الدراسة تم تحليل اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2020،، ومن خلال الجانب التطبيقي، تم اختبار علاقات التكامل المشترك للظاهرة التضخمية مع كل من المتغيرات المدروسة، وهذا بالاعتماد على المناهج القياسية لجوهانسون وARDL، التي تفسر العلاقات التوازنية في الاجل الطويل، والية الوصول اليها في الاجل القصير.

10. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاث فصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، فالفصل الأول والثاني تطرقنا الى الإطار النظري لظاهرة التضخم والانفتاح التجاري بحيث تناولنا في مباحثهم عموميات عن التضخم والانفتاح التجاري، النظريات المفسرة للظاهرتين والمؤشرات وكذلك العلاقة بينهم.

اما في الفصل الثالث جاء تحت عنوان دراسة تحليلية وقياسية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم خلال الفترة 1990-2022 وقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث نذكر تطور متغيرات الدراسة في الجزائر في المبحث الأول، ومفاهيم أساسية حول منهجية ARDL في المبحث الثاني ودراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال 1990-2022 في المبحث الثالث.

الفصل الأول:

الاطار النظري التضخم

تمهيد:

في ظل الظروف الاقتصادية التي ميزت اغلب دول العالم من ارتفاعات متتالية بمعدل التضخم الا انه يعتبر متغيرا محوريا وهاما في تحقيق النمو الاقتصادي السريع والتوظيف واستقرار الأسعار، حيث يعد من المواضيع المهمة في الحياة الاقتصادية بالرغم من الاثار السلبية المترتبة عنه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، سيتم التطرق في الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التضخم.

المبحث الثاني: نظريات ووظائف التضخم وقياس أدائه.

المبحث الثالث: اثار التضخم وأساليب معالجته.

المبحث الأول: ماهية التضخم.

التضخم أهم معوق وظاهرة اقتصادية تسعى جميع السياسات الاقتصادية للحد من اثارها، فقد حظيت هذه الظاهرة بأهمية بالغة وأصبحت من أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل.

المطلب الأول: مفهوم التضخم.

تتعدد كثيرا المفاهيم الخاصة بالتضخم فلا يوجد اتفاق بين الاقتصادية حول تعريف موحد له.

تعريف 01: كينز" التضخم هو الزيادة في القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج او الزيادة في الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل"[1]

تعريف02: كلوز "بأنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك.[2]

تعريف03: بيرو «هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات من خلال التعريف نلاحظ ان التضخم هو زيادة النقود أي عرض كمية النقود دون زيادة الإنتاج السلع والخدمات.

تعريف04: أوليف" التضخم يشترط ان يكون الارتفاع العام لكل الأسعار وليس محصور لسلع معينة وهنالك من يعتبر انه التزايد في الارتفاع العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل الموجهة للإنفاق.[3]

بناءً على التعريفات المقدمة، يمكن تعريف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات"، هذا يعني أنه ليس كل ارتفاع في أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين، مع انخفاض في أسعار أخرى، يُعتبر تضخمًا، يمكن أن يكون الارتفاع نتيجة لظهور منتجات جديدة أو لإدخال التكنولوجيا على المنتجات الحالية، أو يمكن أن يكون نتيجة لاستخدام أدوات السياسة المالية، ولا يُعَد الارتفاع المفاجئ في الأسعار في وقت واحد تضخمًا، حيث قد تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها.

المطلب الثاني: تفسير التضخم.

<u>التحليل الكلاسيكي:</u>

استنادًا إلى النظرية الكمية للنقود، يُعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسير الظواهر الاقتصادية، حيث تُشكِّل هذه النظرية الأساس للمستوى العام للأسعار، يرى الكلاسيك أن ظاهرة التضخم تحدث نتيجة زيادة في كمية

[1] غازي حسين عنابة، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص:20.
[2] محمود حسين الوادي، احمد عارف عساف، وليد احمد الصافي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص:182.
[3] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة**، الشباب الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص:214.

النقد المتداول، ووفقًا لافتراضات هذه النظرية، إذا ظلت سرعة تداول النقود وحجم المعاملات ثابتين، فإن المستوى العام لأسعار السلع والخدمات سيتغير بتغير كمية النقود المتداولة، من اهم هذه لافتراضات:[1]

- تناسب كمية النقود طرديا مع الأسعار وعكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها.
- تناسب كمية النقود طرديا مع الطلب على السعر وعكسيا مع العرض عليها.

في تحليل التضخم، اعتمد الكلاسيك على معادلة تبادل صاغها البروفيسور "أرفينج فيشر" في بداية القرن الحالي، تتضمن هذه المعادلة فكرة أن قيمة النقود تتحكم فيها قوى العرض والطلب عليها، مما يعني أنها يمكن أن تُعتبر كسلعة مثل باقي السلع، وتأخذ الصيغة التالية:

$$M \times V = P \times T$$

حيث:

M : كمية النقود المعروضة.

V : سرعة دوران النقود.

P : المستوى العام للأسعار.

T : حجم المعاملات (المبادلات).

توضح صيغة فيشر العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد تم تعديل هذه الصيغة من قبل مارشال، وذلك بحلال الطلب على النقود ومكان سرعته دوراتها والناتج القومي الحقيقي بدلا من حجم المعاملات وأصبحت الصيغة كما يلي:

$$M = K \times Y = K \times P \times T$$

حيث:

Y: الناتج القومي الحقيقي.

K: نسبة الدخل التي يرغب الافراد الاحتفاظ به لغرض المعاملات.

[1] بلغري كلتوم، بوحاذر أسماء، **أثر الانفاق الحكومي على التضخم-دراسة حالة للجزائر دراسة قياسية (1990-2015)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون علوم اقتصادية، تيارت، 2016، ص: 38.

من معادلة التبادل، يظهر أن استقرار الأسعار يرتبط بسرعة التداول ومستوى الانفاق، بينما من معادلة "مارشال"، يبدو أن استقرار الأسعار يرتبط بالنسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لأغراض المبادلات.[1]

التحليل الكينزي:

وجه الاقتصاديون الكينزيون انتقادات جوهرية لتفسير الكلاسيكي للتضخم على انه ناتج في عرض النقود، اما في التحليل الكينزي يحصل تضخم الطلب عندما يكون الانفاق الكلي (C+I+G) أكبر من قيمة الناتج **(Q)** عند مستوى الاستخدام التام أي

$$Q<C+I+G$$

حيث:

C: الانفاق الحكومي.

I : حجم الاستثمار الكلي.

G : الاستهلاك الكلي.

Q : الناتج القومي.

التحليل الكينزي رفض فكرة أن تغيرات في كمية النقود المتداولة تؤثر بشكل حصري على مستوى الأسعار العام، وبدلاً من ذلك، ركز على تحقيق التوظيف الكامل. كما رفض كينز فكرة أن سرعة التداول الداخلية للنقود تكون العامل الوحيد المؤثر في تغيير مستوى الأسعار. على سبيل المثال، يعتقد كينز أن زيادة في سرعة التداول يمكن أن تسبب ارتفاعًا في المستوى العام للأسعار حتى في ظل عدم زيادة في العرض النقدي. هذا نتيجة لانخفاض الفائض النقدي بسبب زيادة سريعة في دوران الدخل، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة في الطلب الكلي دون زيادة مقابلة في العرض الكلي، ويُشار إلى هذا التفسير بمصطلح "نظرية فائض الطلب.".[2]

-تحليل المدرسة الهيكلية:

تعتقد هذه المدرسة أن التضخم قد ينشأ حتى في حالة استقرار الطلب الكلي، نتيجة لاختلالات هيكلية حقيقية في الاقتصاد الوطني وسياسات توزيع الموارد واستغلالها. ويشير بعض رواد هذه المدرسة إلى أن التضخم في الدول

[1] مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، عمان، 2015، ص: 361، 362.
[2] السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذجARCH 1990-2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة جامعة قاصدي في مرباح، علوم اقتصادية، ورقلة 2020، ص:26.

النامية قد لا يكون متأثرًا كثيرًا بالعوامل النقدية والمالية، بل يعود أساسًا إلى اختلالات هيكلية تعاني منها هذه الاقتصادات. هذه الاختلالات تعتبر الأسباب الحقيقية وراء الضغوط التضخمية في هذه الدول. وتمتد هذه الاختلالات لتشمل الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية.[1]...الخ.

المطلب الثالث: أنواع التضخم.

إن تعدد المفاهيم الخاصة بكلمة "تضخم" أدى إلى وجود أنواع متعددة منه، ومع ذلك، فإن ذلك لا يعني عدم وجود علاقات أو روابط بين هذه الأنواع، فقد تشترك هذه الأنواع في مظاهر وسمات خاصة تجعلها ترتبط ببعضها، مما يدل على ترابط الظواهر الاقتصادية المختلفة التي تتعلق بالتضخم.

فذكر الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي ان يكون بناء على المعايير المختلفة في تحديد مفهوم كلمة التضخم.

- **المعيار الأول: التضخم وفقا لحدته.**

يتميز هذا المعيار بثلاث أنواع وهي:

1-**التضخم المعتدل:** هو نوع من التضخم يعرف بـ"الزاحف"، حيث يتسم بارتفاع محدود وتدريجي في المستوى العام للأسعار، ويتميز بأن معدل التضخم يبلغ نسبة عشرية (أي أقل من 10%). يتميز هذا النوع من التضخم بعدم تسببه في اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي، مما يعني أنه لا يشكل خطورة على النشاط الاقتصادي. [2]

2-التضخم السريع: تتزايد فيه الأسعار بمعدلات مرتفعة مقدرة بين (10-50)% الامر اذي يؤدي الى تدهور سريع في قيمة العملة المحلية وتصبح أسعار الفائدة سالبة (وهي الفرق بين أسعار الفائدة النقدية والتضخم)، وتكون له خطورة بالغة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، عكس سابقه.[3]

3-التضخم الجامح(المفرط): هو الأكثر حدة وأضراراً بالاقتصاد، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات سريعة وكبيرة جداً خلال فترة زمنية قصيرة، مما يؤدي إلى انهيار قيمة العملة المحلية تماماً وفقدان الأفراد للثقة فيها، مما يتسبب في نهاية المطاف في انهيار النظام النقدي، ومن الأمثلة على هذا التضخم ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تضاعفت الأسعار بملايين المرات، وكذلك في البرازيل التي عانت من معدلات مرتفعة للتضخم في عام 1995 وصلت إلى 2148%.[4]

- **المعيار الثاني: التضخم وفقا لمصدر التضخم**

---

[1] على عبد الوهاب نجا، عفاف عبد العزيز عايد، واخرون، مرجع سابق، ص:257.

[2] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن شركة جمال احمد محمد حيفو واخوانه، الطبعة الثالثة 2013، ص: 162.

[3] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص:243.

[4] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص:163.

يتميز هذا المعيار الى نوعين رئيسين للتضخم هما:

1-التضخم المحلي(الداخلي): هذا النوع من التضخم هو التضخم الذي يحدث نتيجة لعوامل محلية مثل ظروف الأسواق المحلية، أو السياسات الاقتصادية المعتمدة، أو الاختلافات الهيكلية في النشاط الاقتصادي[1]، وهو أيضًا يشير إلى حالة تحدث نتيجة لعوامل داخلية في اقتصاد قومي معين، في زمان معين، وترتبط بمجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية في نشاطها الاقتصادي المحلي[2].

2-التضخم المستورد: هو التضخم يرتبط بعوامل خارجية تتعلق بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وتشمل العلاقات التجارية والاستيرادات من السلع والخدمات لاقتصاد محدد في فترة زمنية معينة. يمكن تعريفه أيضًا على أنه حالة تحدث نتيجة لعوامل خارجية، حيث تتأثر الأسواق الداخلية في الدول النامية بأسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة بسبب اعتمادها الاقتصادي على العالم الخارجي ودرجة انفتاحها عليه، وتقدر نسبة التضخم المستورد بالعلاقة التالية[3]:

نسبة التضخم المستورد= (قيمة الواردات× معدل التضخم العالمي/ قيمة الناتج المحلي) ×100

- **المعيار الثالث: التضخم وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة وتحديد الأسعار.**

يتميز هذا المعيار بنوعين من التضخم هما:

1-**التضخم الظاهر:** هذا النوع من التضخم يتميز بارتفاع واضح في الأسعار، الأجور، والنفقات الأخرى التي يكون تأثيرها قابلاً للتعديل بسهولة. يتميز هذا الارتفاع بالسرعة والتطرف، مما يؤدي إلى زيادة عامة في الكمية النقدية في الاقتصاد، وذلك بدون تدخل حكومي للسيطرة على هذه الزيادات. [4]

2-**التضخم المكبوت:** هو نوع من التضخم المستتر، حيث لا يلاحظ ارتفاع ملحوظ في الأسعار، ويعود ذلك جزئياً إلى الإجراءات الإدارية التي تتخذها السلطات العامة، مثل: رقابة الأسعار، وتنظيم منح التراخيص، وتقديم الدعم المالي. تلك السياسات تهدف إلى السيطرة على الأسعار وضمان استقرارها. [5]

كما يتميز هذا النوع من التضخم بالثبات في الظاهر، حيث لا ترتفع الأسعار بشكل واضح، وذلك بفضل القيود المباشرة التي تفرضها الحكومة على الأسعار وتنظيمها. يكون هذا التضخم نتيجة لسياسات تهدف إلى السيطرة على الظروف التي تسبب التضخم، وبمرور الوقت، يتم تغيير هذه السياسات مما يؤدي إلى تغير في طبيعة التضخم وظهور أشكال جديدة منه.[6]

---

[1] آسيا قدة، رميساء مهري، **المشكلات المحاسبية المرتبطة بالتضخم وتأثيرها على القوائم المالية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر علوم المالية والمحاسبية، الوادي 2018، ص: 13.

[2] حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص:163.

[3] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص:14.

[4] غازي حسين خبابة، التضخم المالي، ص:7.

[5] مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص:40.

[6] نبيل الرومي، **نظرية التضخم**، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافية الجامعية لنشر، الإسكندرية، 1984. ص:27.

المبحث الثاني: نظريات ووظائف التضخم وقياس أدائه.

تنتج ظاهرة التضخم كأي ظاهرة اقتصادية عن تفاعل عدة وظائف ونظريات وقياس أدائها.

المطلب الأول: نظريات التضخم.

نظريات التضخم تتنوع في محاولتها لتفسير سبب وجوده أو تزايده. وتعتمد معظم هذه النظريات على فكرة التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث يؤثر كل منهما على الآخر، ومن هنا، يرجع بعض

الاقتصاديين التضخم في الدول النامية إلى الاختلالات الهيكلية المرتبطة بالاقتصادات هذه الدول، وبناء على ما ذكر يمكن تقسيم النظريات المفسرة للتضخم الى 3 نظريات هي:

1- نظريات جذب الطلب
2- نظريات دفع النفقة
3- نظريات الهيكلية

1-نظريات جذب الطلب (demande-pull inflation):

تسعى معظم النظريات الحديثة إلى تفسير التضخم عبر ارتباطه بفائض الطلب على السلع والخدمات، وهذا يعني زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، يستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث يتم تحديد سعر السلعة عندما يتساوى الطلب عليها مع المعروض منها. لذا، إذا زاد الطلب على السلعة بشكل مفرط بينما بقي المعروض على حاله أو زاد بنسبة أقل، سترتفع أسعار هذه السلعة[1].

تشير تجارب العديد من الدول إلى أن هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة تطبيق بعض السياسات النقدية والمالية بطريقة غير متناسبة مع سياسات الإنتاج والاستثمار والعمالة والدخل، من أمثلة ذلك: سياسة الإفراط في إصدار النقود، أو سياسة تمكين الاستثمار الزائد عبر الجهاز المصرفي، أو سياسة التوسع الكبير في الإنفاق العام، أو التخفيضات المتتالية في الضرائب. فجميع هذه السياسات تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية نتيجة كميات كبيرة من النقود تتبع كميات محدودة من السلع والخدمات..

2-نظريات دفع النفقة (COST-PUSH-INFLATION) :

يتسبب التضخم الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة مطالبة أصحاب عوامل الإنتاج بمستويات مرتفعة من العوائد على خدماتهم، وهو ما يتجاوز إمكانيات إنتاجية تلك العوامل. يمكن أن يكون مثالاً على ذلك مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور، وهذا النوع من التضخم يعرف باسم "تضخم دفع الأجور".

وكذلك يترتب على بعض المنشآت لزيادة أرباحها ارتفاع في الأسعار وهو ما يطلق عليه تضخم دفع الأرباح.[2]

4- النظرية الهيكلية:

تقترح هذه النظرية أن التضخم يمكن أن يكون نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد الوطني. يُقصد بالهيكل الاقتصادي مجموعة العلاقات الثابتة والمتغيرة التي تمتد عبر المكان والزمان بين القطاعات الاقتصادية والمناطق والمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بعمليات الإنتاج والتوزيع للموارد الاقتصادية داخل المجتمع.[3]

---

[1] عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، عمان دار الشفاء للنشر والتوزيع 2000، ص:136.
[2] حسام علي داود، مرجع سابق، ص: 165.
[3] السعيد هتهات، مرجع سابق، ص: 9.

أنصار هذه النظرية يرون أن التضخم في الدول النامية قد لا يتأثر بشكل كبير بالعوامل النقدية والمالية، حيث يعود أساساً إلى مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات تلك الدول، وتعتبر هذه الاختلالات الأسباب الحقيقية التي تسهم في زيادة الضغوط التضخمية بهذه الدول، ولا تقتصر هذه الاختلالات على البنية الاقتصادية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية..... الخ[1]

يمكن تلخيص الاختلالات التي تعاني منها الدول النامية والتي تسهم في ظهور الضغوط التضخمية كما يلي:

1 .التضخم في إنتاج المواد الأولية: تعتمد الدول النامية بشكل كبير على إنتاج وتصدير المواد الأولية مثل المعادن والمنتجات الزراعية، مما يجعلها معرضة لتذبذبات أسواق الدول المتقدمة، وتبعية اقتصادية لتلك الدول.

2 .انخفاض مرونة عرض المنتجات الغذائية: يزداد الطلب على المنتجات الغذائية بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وزيادة معدلات التضخم في الدول النامية، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني.

3. طبيعة عملية التنمية: تركز عمليات التنمية في البلدان النامية غالبًا على مشروعات البنية التحتية التي لا تسهم مباشرة في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات وتترتب على هذه المشروعات زيادة الدخل وزيادة الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي دون زيادة مقابلة في العرض الكلي، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.[2]

المطلب الثاني: فجوات التضخم.

"فجوات التضخم" مصطلح يُشير إلى الفارق بين معدل التضخم الفعلي والتضخم المستهدف أو المطلوب، التضخم المستهدف هو المعدل الذي تستهدفه السياسات النقدية، وتحاول البنوك المركزية الحفاظ على استقراره. عندما يكون معدل التضخم الفعلي أعلى من التضخم المستهدف، ينشأ ما يُعرف بفجوة التضخم الإيجابية، بينما ينشأ العكس عندما يكون التضخم الفعلي أقل من المستهدف، مما يؤدي إلى وجود فجوة تضخم سلبية،

1-**الفجوات التضخمية:** كينز استعمل مصطلح "الفجوة التضخمية" في كتابه "كيف يتم تسديد نفقات الحرب"، وقد أُطلق عليه هذا الاسم لأن الزيادة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يُفضي إلى زيادة في الاستهلاك، وهذا يتسبب في ارتفاع الأسعار على المدى الطويل، وقد استُخدم هذا المفهوم لتحليل فجوة الطلب الكلي على العرض الكلي في الاقتصاد.

عند مستوى الاستخدام وهذا من خلال الشكل:

[1] على عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 257.
[2] بلغري كلثوم، بوحاذر أسماء، مرجع سابق، بتصرف، ص: 46.

الشكل رقم (01): الفجوة التضخمية

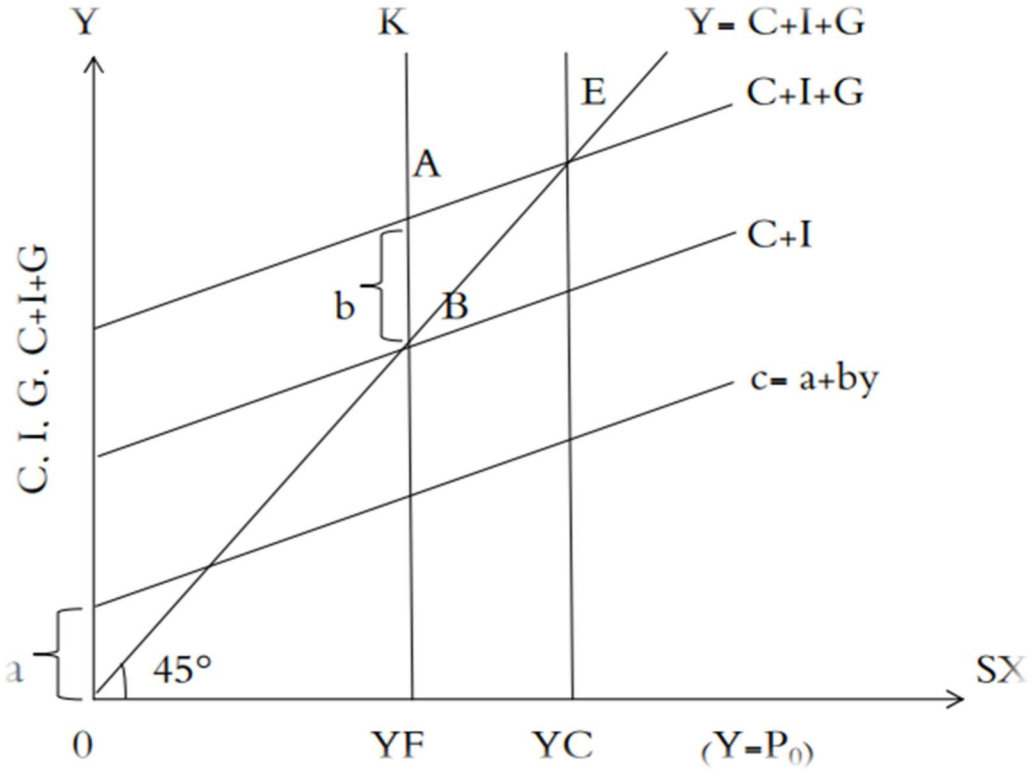

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعية للنشر الإسكندرية، 2005، ص:223.

نلاحظ من خلال الشكل:

-وجود فجوة تضخمية تتمثل في C+I+G≥YFالطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى لاستخدام التام.

-منحنى الطلب الكلي C+I+G يقطع خط الدخل عند النقطة Eالمتواجدة على يمينB التي تمثل تقاطع خط الدخل ع العمود المستقيم YFK.

- يتضمن الشكل دالة الاستهلال معبر بخط الاستهلاك C=A+BY، الاستهلاك دالة خطية في الدخل ودالة الاستثمار I و الانفاق الحكوميG نفرض انها يتجددان خارج النموذج.

-دالة الطلب الكلي دالة خطية مستقيمة موازية الى الخط الاستهلاك.

-مستوى الناتج الحقيقي لا يزيد عن المستوى YFو الطلب الكلي C+I+Gيزيد عن الناتج الكلي بABأي

YF+AB=C+I+G

وجود الفجوة التضخمية ABالى رفع المستوى العام للأسعار.

-لا يمكن التخلص من الفجوة إذا قمنا بزيادة الدخل النقدي الكلي من YFالى YCمسبب ارتفاع المستوى العام لأسعار ومنه الزيادة في الدخل القومي الى الزيادة في المستوى العام للأسعار وهذا الثبات مستوى الناتج الحقيقي الكلي عند الاستخدام التام YF.

-ومنه تحقيق توازن نقدي جديد عند YCبزيادة الدخل النقدي الكلي.

-وباستخدام مضاعف الاستثمار نحصل على قيمة الدخل التوازي الجديد، كالتالي:

المضاعف+ الفجوة التضخمية+YF=YC

1-2- نموذج بهانسون للفجوات التضخمية:

بفضل كتابه "دراسة في نظرية التضخم"، قدم بهانسون نموذجًا جديدًا للتضخم يختلف عن النماذج السابقة. حيث قسم الاقتصاد إلى سوقين: سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج، ثم تناول مفهومي "الفجوة الالمية" و"الفجوة السلعية"، حيث أوضح الفجوة الالمية في سوق العنصر الإنتاجي بأنها القوة الشرائية الفعلية على عوامل الإنتاج ناقصة الكمية الفعلية المتاحة من العوامل، أما الفجوة السلعية في سوق السلع فقد عرفها بأنها القوة الشرائية الفعلية على السلع ناقصة الكمية الفعلية المتاحة من السلع[1].

2.الفجوات التضخمية السلعية والعامية:

تحليل الفجوة التضخمية يمكن أن يقوم على أساس الفرق بين الادخار والاستثمار. في هذا التحليل، يُطلق على جانب الطلب اسم "المشتريات المقدرة"، بينما يُطلق على المعروض اسم "المبيعات المتوقعة"، ومن هذا التعبير، يصبح الفرق بين الاستثمار المقدر والادخار المقدر مساويا لمجموع الفائض النقدي للطلب في سوق السلع وفي سوق عوامل الإنتاج، وهذا التحليل يفسر لنا لماذا تستعمل العلاقة بين الاستثمار والادخار دائما لبيان ما إذا كان هناك تضخم أو لا.[2]

المطلب الثالث: قياس التضخم.

مما سبق ان التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام الأسعار، ويقاس بطرق عديدة نذكر منها: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، منخفض الناتج المحلي، الرقم القياسي لأسعار المواد الإنتاجية.

1- **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:** الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) يُعرف عادة على أنه تغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يقوم بشرائها القطاع العائلي في المدن. يشمل ذلك مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي تمثل نفقات الأسرة الشائعة، مثل المواد الغذائية، وتكاليف المسكن، والملابس، والخدمات الصحية، والنقل، والترفيه، والتعليم، وغيرها. يُستخدم CPI كمقياس رئيسي لقياس التضخم وتقدير تغير قوة الشراء للعملة في الاقتصاد.[3] ويمكن حسابه بعدة طرق:

[1] د.ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي** ، ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2008، ص225.

[2] مرجع نفسه، ص225.

[3] حسام علي داود، مرجع سابق، ص: 166.

أ) معدل التضخم البسيط: الذي يقيس معدل التغيير السنوي في الأسعار بين عاميين متتالين ويحسب من خلال المعادلة:

معدل التضخم البسيط= [الرقم القياسي للأسعار في النسبة(n)–الرقم القياسي للأسعار في النسبة (n–1)/ الرقم القياسي للأسعار في السنة السابقة لها (n–1)]× 100.

ولكن هذه الطريقة قد تكون غير دقيقة إذا ارتفع الأسعار في احدى السنوات بشكل غير طبيعي أي وجود تقلبات حادة في الأسعار.

ب) معدل التضخم المركب: وهذا المعدل يقيس متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة زمنية معنية من خلال المعادلة:

متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة القياس:

[(الرقم القياسي للأسعار في النسبة الأخيرة من الفترة(n)/الرقم القياسي للأسعار في السنة الأولى من الفترة) √-1]

غير ان هذا المعدل لا يوضح التغيير من مستويات الأسعار من عام الى اخر خلال فترة القياس.

2–منخفض الناتج المحلي GDP: النسبة بين الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي تُستخدم لقياس مدى تغير القيمة الحقيقية للإنتاج الاقتصادي بين فترتين زمنيتين، يقيس الناتج المحلي الحقيقي التغيرات في الإنتاج باستخدام أسعار ثابتة، مما يعني أنه يقوم بتقييم السلع والخدمات المنتجة بين الفترتين باستخدام نفس الأسعار.

يعتمد الناتج المحلي الاسمي على الأسعار الحالية، ويتأثر بالتغيرات في الأسعار، وبما أن الناتج المحلي الحقيقي يأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار، فإنه يُعتبر مؤشرًا أدق لتحليل التغيرات الاقتصادية على المدى الطويل وقياس النمو الاقتصادي الفعلي دون التأثير الناتج عن التضخم أو ارتفاع الأسعار.

منخفض الناتج المحلي=(الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (النقدي والاسمي) /الناتج المحلي الحقيقي)×100.

3–الرقم القياسي لأسعار الإنتاجيةPPI: هو رقم قياس لأسعار المواد الإنتاجية يحتوي على المواد الخام السلع النص مصنعة وتختلف أيضا بأنه مصمم لقياس الأسعار في مرحلة مبكرة من نظام التوزيع.[1]

المبحث الثالث: آثار التضخم وأساليب معالجته.

[1] اقشيش روميسة، مرجع سابق، ص: 13.

يعتبر التضخم أحد المشاكل الرئيسية للاقتصاد، كما يترتب عليه آثار تنعكس على مختلف افراد النظرية الاقتصادية، وأيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية.

المطلب الأول: الاثار الاقتصادية للتضخم.

يترتب على التضخم عددا من الاثار السلبية في كافة مناحي الحياة سنذكر بعض هذه الاثار.

1-**أثر التضخم على توزيع الدخل:** حيث يؤدي التضخم الى إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تأثيره على الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع حيث ان:

الدخل القومي=الدخل النقدي/ المستوى العام للأسعار

تقسيم أفراد المجتمع إلى فئات يعكس تأثير التضخم على دخولهم يمكن أن يكون مفيدًا لفهم تلك الآثار بشكل أفضل. ففي العموم، يتأثر أصحاب الدخول الثابتة، مثل الموظفين والمتقاعدين، بشكل أكبر بالتضخم، حيث يبقى دخلهم ثابتًا في حين يرتفع معدل الأسعار، بالمقابل، يمكن لأصحاب الدخل المتغير، مثل أصحاب الأعمال التجارية، الاستفادة من التضخم في بعض الحالات، حيث يمكن لزيادة الأسعار أن تؤدي إلى زيادة في إيراداتهم دون زيادة مباشرة في التكاليف.

لذلك، يمكن أن يكون التضخم ضارًا بشكل أكبر على الأفراد ذوي الدخول الثابتة الذين يعانون من انخفاض قوة الشراء لدخلهم، بينما يمكن أن يكون له تأثيرًا إيجابيًا على أولئك الذين يستطيعون زيادة أسعار منتجاتهم أو خدماتهم بما يتوافق مع زيادة التكاليف، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة في الأرباح.[1]

والخلاصة ان التضخم يؤدي الى إعادة توزيع الدخول في المجتمع لفائدة أصحاب الدخول المتغيرة حيث تنتقل نسبة من الدخل الحقيقي من فئة المداخيل الثابتة وهو اغلبية المجتمع الى أصحاب الدخول المتغيرة.

2-**الأثر على الادخار والاستثمار والاستهلاك:** ارتفاع معدلات التضخم يمكن أن يؤدي إلى تآكل قيمة المدخرات، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر تأثرًا بالتضخم، حيث يجدون أنفسهم في حاجة للقيام بمزيد من الإنفاق على السلع والخدمات بسبب زيادة أسعارها، وهذا يعني أنهم يستهلكون جزءًا من مدخراتهم للحفاظ على مستوى الاستهلاك السابق. بالتالي، يقلل ارتفاع التضخم من قوة الشراء للمدخرات، حيث يتحول الناس إلى الاستهلاك الفوري للسلع والخدمات بدلاً من الادخار.

وبالتالي، يقلل هذا التوجه نحو الاستهلاك من ميول الأفراد للادخار والاستثمار، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض حجم المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات الضرورية لتلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات الاستهلاكية،

[1] علي عبد الوهاب، مرجع سابق، بتصرف، ص: 248، 249.

ومنه يمكن أن يؤدي هذا التأثير إلى تقليل الاستثمار وتقليل القدرة على تلبية الطلب المتزايد، مما يزيد من التوترات الاقتصادية في المجتمع.[1]

كما ان التضخم يؤدي الى اضعاف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الاجنبية الخاصة في الاستثمارات الضرورية للمجتمع، مما يعوق عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل الدولة وبالتالي لا تسهم هذه التدفقات بطريقة فعالة في تحقيق التنمية بالمجتمع.[2]

ان التضخم الحاد لا يمثل بيئة مناسبة لزيادة الادخارات والاستثمارات والتشغيل ونمو الدخل القومي بل انه سيساعد على ظهور التوجيهات المضرة بالاقتصاد القومي.

3-أثر التضخم على ميزان المدفوعات: ارتفاع معدلات التضخم مقارنة بالمعدلات العالمية يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات، حيث يتسبب في حدوث عجز في هذا الميزان، نتيجة لارتفاع الطلب وعدم كفاية الإنتاج المحلي، يزداد الاعتماد على الواردات بشكل متزايد، وهذا الاتجاه يتزايد بسبب تفضيل الأفراد لاستهلاك السلع الأجنبية بأسعار أقل مقارنة بالسلع المحلية.

من ناحية أخرى، يؤدي التضخم إلى زيادة تكاليف السلع المصدرة، مما يقلل من تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الدولية ويزيد من أسعار الصادرات، هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وتراجع القدرة على تحقيق فائض التجارة الخارجية، مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات.[3]

4-اثر التضخم على سعر الفائدة: صحيح، فتضخم الأسعار يؤثر بشكل كبير على الدائنين حيث تنخفض قيمة أموالهم الفعلية مما يدفعهم إلى البحث عن طرق لحماية استثماراتهم، واحدة من الطرق المتبعة للتعامل مع هذا التأثير هي ضمان أن العائد على الاستثمار يتجاوز معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال تضمين علاوة تضخمية في سعر الفائدة، تحديد سعر الفائدة بمراعاة معدل التضخم المتوقع يعتبر أمرًا ضروريًا لضمان أن الدائنين لن يتأثروا سلبًا بتدهور قيمة أموالهم، وتُعرف الفارق بين سعر الفائدة الاسمي والفائدة الحقيقية، حيث يمثل الأخير العائد الفعلي على الاستثمار بعد احتساب معدل التضخم، هذا يساعد في ضمان أن الدائنين يحققون عائدًا حقيقيًا إيجابيًا على استثماراتهم على المدى الطويل، ويساعد أيضًا في الحفاظ على قوة شرائية رأس المال المستثمر.[4]

المطلب الثاني: اثار التضخم على الاحتكار

[1] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2013، ص: 375.
[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص: 252.
[3] سعود حايد مشكور العامري، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 57.
[4] بلغري كلثوم، مرجع سابق، ص: 57، 58.

ان المحتكر بتصرفه يحدث اثار من خلال رفع أسعار السلع والمنتجات وتتمثل هذه الاثار في ظاهرة تسمى التضخم، فالفيلسوف الإنجليزي ادم سميث يؤكد على ان السهر الاحتكاري هو اعلى سعر يمكن الحصول عليه في كل مناسبة، وان سعر المنافسة(أي السعر الطبيعي)هو اقل سعر يمكن ان يسود في السوق.[1]

يُعتبر التضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف ظاهرة تتمثل في زيادة مستوى الأسعار نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج. على سبيل المثال، عندما تزيد تكاليف المواد الخام أو تزيد أجور العمال، يمكن أن يتم تحويل هذه التكاليف الزائدة إلى الأسعار النهائية للمستهلكين، تعد السلع المحتكرة واحدة من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف، حيث يمتلك المحتكرون سيطرة على العرض والطلب على سلع معينة، مما يسمح لهم بزيادة الأسعار بمقدار يزيد عن التكاليف الفعلية للإنتاج والتسويق، ويدفع المستهلكون ثمنًا يفوق القيمة الفعلية للسلعة مما يؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم، ولضمان استقرار اقتصادي أكثر، يجب أن تباع السلع بأسعار تعكس التكاليف الفعلية للإنتاج، مع مراعاة الربح العادي للمنظمات كجزء من تكلفة الإنتاج، هذا يساعد في منع تكبد الأفراد لتكاليف زائدة ويحافظ على قوة الشراء لديهم.

المطلب الثالث: أساليب معالجة التضخم.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الحكومات، وذلك من خلال تقليل التقلبات في النشاط الاقتصادي، ومن ضمن هذه التقلبات، يأتي ارتفاع معدلات التضخم الذي يحمل معه آثارًا سلبية، ونظرًا لتعدد العوامل التي تؤثر في ظاهرة التضخم، فإن السياسات المتبعة لمعالجتها تختلف بين الدول.

❖ **السياسة النقدية:** هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية (البنك المركزي–وزارة المالية) من اجل السيطرة على شؤون النقد والائتمان ومن اهداف هذه السياسة:

- ✓ الحد من البطالة.
- ✓ تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- ✓ المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

الذي يعتبر سبب في ظاهرة التضخم ولمعالجته يمكن ان نتطرق الى 3 أدوات للحد من ارتفاع الأسعار.[2]

أ) سياسة سعر إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم او سعر البنك هو عبارة عن معدل الفائدة يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء ما تأخذه من قروض وكلما كانت نسبة الخصم منخفضة كلما زاد طلب البنوك التجارية على الاقتراض.

وهو أداة تقليدية يلجأ إليها البنك المركزي، وقد استخدمه بنك إنجلترا لأول مرة في عام 1839. يُعتبر سعر الخصم وسيلة لرقابة البنك المركزي على الائتمان وتأثيره على حجم الإنفاق. من خلال رفع سعر الفائدة، يمكن للبنك

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص: 235.
[2] السعيد هتهات، مرجع سابق، ص:38.

المركزي تطبيق سياسة تكافؤ التضخم. وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى مرونة الطلب على الائتمان، حيث تقل فعاليتها إذا كانت لدى البنوك التجارية فوائض كافية من الاحتياطي النقدي، مما يقلل من الحاجة إلى الاقتراض من البنوك المركزية.[1]

ب) سياسة السوق المفتوحة: سياسة السوق المفتوحة تتضمن قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية بهدف زيادة أو تقليل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، في حالات التضخم، يعمل البنك المركزي على تقليص الائتمان واستيعاب السيولة الفائضة من خلال بيع الأوراق المالية للبنوك والأفراد. يتم دفع البنوك مبلغا نقديا مقابل هذه الأوراق، مما يقلل من احتياطاتها النقدية وقدرتها على منح الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة. [2]

سياسة السوق المفتوحة تُعتبر وسيلة فعالة للبنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان ودعم وسائل المعالجة الأخرى مثل سياسة سعر الفائدة، بالمشاركة في سوق الأوراق المالية كمشتري وبائع للأوراق المالية والسندات الحكومية، يمكن للبنك المركزي التحكم في قيمة وحجم هذه الأوراق، مما يساهم في معالجة ظواهر التضخم، مع ذلك، يرى بعض الاقتصاديين أن الاحتكار ليس ضرورة أن يكون له تأثير على التضخم. فعندما ترتفع أسعار منتجات المنشآت الاحتكارية، يحدث ضغط لخفض الأسعار في قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى تغيير في الأسعار النسبية. وبالتالي، إذا كان هناك اقبال من المستهلكين على المنتجات المرتفعة، فإن ذلك يكون على حساب السلع والمنتجات الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها. وهذا يعني أن التوقعات بحدوث زيادة مستمرة في الأسعار لا يكون مبررا فقط بارتفاع سعر السلعة بشكل كبير.[3]

إحدى الأسباب التلقائية لارتفاع الأسعار أو التضخم هي سعي المشاريع الاحتكارية لزيادة أرباحها من خلال زيادة النسبة المئوية التي تضيفها إلى نفقات الإنتاج كأرباح متوسطة أو عائد على استثمارها، يعتمد المحتكرون على تحديد الأسعار بناءً على الطلب على منتجاتهم، ويُعرف هذا التأثير بـ "الأسعار المدارة"، حيث يتم تحديده بالقرارات التي يصدرها المحتكرون.

ويتضح أن ارتفاع مستوى الأسعار ينجم عن زيادة الأرباح بشكل تلقائي، مما يُلقي بالمسؤولية عن التضخم وارتفاع الأسعار على المحتكرين، نتيجة لفرضهم أرباحًا باهظة، مما يؤدي إلى تضخم نفقات الإنتاج وتجلى ذلك في ارتفاع أسعار السلع والخدمات.[4]

---

[1] غازي حسن عناية، مرجع سابق، ص: 38.
[2] عبد المجيد قدري، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص:90.
[3] بلغرمي، بوحاذر، مرجع سابق، ص:39.
[4] مجدي عبدالفتاح سليمان، **علاج التضخم والركزد الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للاطروحة والنشر والتوزيع القاهرة ص: 239، 240.

كما يمكننا ملاحظة ان اختفاء هذه المؤسسات الاحتكارية سينتج عنه استقرارا الأمور الاقتصادية، لان هذه المؤسسات تقوم باستغلال المستهلكين يرفع الأسعار وخفض الكميات المنتجة من السلع، وقد وضحنا مدى مسؤولية التنظيمات الاحتكارية عن الضغوط التضخمية التي تحدث في النظام الاقتصادي.

ج) سياسة نسب الاحتياطي القانوني: يعتبر نسب الاحتياطي القانوني عن النسبة الواقع التي تحتفظ بها البنوك التجارية على شكل رصيد لدى البنك المركزي كاحتياط قانوني قابل للتعديل حسب الظروف الاقتصادية، تستخدم هذه النسبة بهدف زيادة او الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض بعملائها.[1]

ووفقا لسياسات النقدية الانكماشية فالبنك المركزي يرفع هذه النسبة من الاحتياطي النقدي لذي يفرض على البنك الى دفع البنوك الى دفع بعض من القروض القائمة.[2]

كما انتهجت الجزائر هذه السياسة للتقليل من نسب التضخم المرتفعة والتحكم من اخطارها الناتجة عن الافراط في السيولة، قام البنك المركزي في 1994 طبقا لتعليمة 94-10 بتاريخ 9 أفريل 1994 يفرض احتياطي الزامي على البنوك على البنوك التجارية بنسبة 3%من قيمة الودائع المصرفية ثم تعويضها بنسبة 4%ابتداء من 11 فيفري 2001 وبعد 10 أشهر حددت النسبة ب4.25 من نسبة الاحتياطي القانوني لتصل الى نسبة 6.25 و هي النسبة التي توافق استعمال أداة استرجاع السيولة و تمويل البنوك.[3]

❖ **لسياسة المالية:** هي لسياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وايراداتها وموازنتها العامة، و ذلك بهدف انتاج اثار المرغوبة في ظل ما تعتقده من مبادئ، فهي تستخدم المواجهة الضغوط التضخمية مع الأدوات النقدية السابقة للعمل على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، و يتطلب هذا تخفيض عناصر الطلب الكلي من خلال ضبط مستويات الاستهلاك و من خلال رفع معدلات الضرائب الغير مباشرة على السلع الاستهلاكية خاصة الكمالية و هذاما يشجع نقص الاستهلاك و تشجيع الاستثمار من خلال أدوات السياسة المالية لمعالجة التضخم منها:

أ)لرقابة الضريبية: تعتبر الضرائب بمختلف انواعه أداة مهمة في ضبط حالات التضخم او الانكماش في الاقتصاد وخاصة في البلدان النامية، و التي تتصف أجهزتها المالية و المصرفية البدائية او ذلك كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات اعلى من الرقابة على مستويات الانفاق القومي من جهة و من جهة أخرى كأداة تجميع لفوائض الميزانية[4]، و تتوافق السياسة الضريبية للحكومة الأهداف الاقتصادية المطرة كما يمكن ان تستخدم الحكومة الرقابة الضريبية على شكلين برفعها تصاعديا سواء الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل التي تؤدي الي تخفيض الاستهلاك بسبب تراجع القدرة الشرائية للأفراد، او من خلال ضرائب غير المباشرة التي

---

[1] السعيد هتهات، مرجع سابق، ص:40.

[2] عمر سعيان، محمود دحيا، **فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 14، 2015، ص:210.

[3] حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور خلال 1970-2005 دراسة اقتصادية قياسية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر ،2009-2008، ص:61.

[4] غازي حسن عناية، مرجع سابق، ص:163.

تفرض على السلع و يتحملها المستهلك النهائي فترفع أسعار هذه السلع و يقل الطلب عليها و في الحالتين ينقص الطلب الكلي و يتحقق التوازن بين العرض والطلب الكليين و ينخفض معدل التضخم برجوع الأسعار الى الوضع التوازني و أيضا تزداد موارد خزينة الدولة من الضرائب.

ب) الانفاق الحكومي: ان التحليل الكينزي يشير الى ان السياسة المالية بتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب هي السياسة المناسبة التي توصف المواجهة التضخم الناشئ عن فائض الطلب[1]، فيجب على الحكومة التحكم في دعم الانفاق الحكومي وكيفية توزيعه على القطاعات الاقتصادية وما يرتبط بها من نشاطات إنتاجية، الامر الذي يمكن الحكومة من السيطرة على المستوى العام للأسعار بحيث لا يرتفع بشكل كبير قد يضر النشاط الاقتصادي.

ج) الدين العام: الى جانب الرقابة الضريبية تساهم سياسة الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الانفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية فالسياسة المالية في استعمالها لسياسة الدين العام تعمل على الحد من العجز في منابع التمويل، فهي تقوم بتحويل الموارد المالية والقوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص الى القطاع العام، ذلك بتثبيت الاستقرار للطلب الكلي الفعال عند مستوى التوظيف الكامل.[2]

[1] السعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص:44.
[2] غازي حسن عناية، مرجع سبق ذكره، ص:164.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل، استعرضنا مفهوم التضخم الذي يُعرّف عادةً على أنه زيادة في مستوى الأسعار نتيجة زيادة في كمية المنتجات والسلع المتداولة في السوق.

يُعَدُّ التضخم من أبرز المشاكل التي تواجه الاقتصاديات، سواء كانت نامية أو متقدمة، بغض النظر عن نظامها الاقتصادي.

ومن وجهة نظري الشخصية، التضخم يُمثِّل كل زيادة في الكمية النقدية المتداولة، مما يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي على السلع، وبالتالي يُسفر عن ارتفاع في مستوى الأسعار بشكل عام في فترة زمنية محددة.

الفصل الثاني:

الانفتاح التجاري وعلاقته بالتضخم

تمهيد:

التجارة الخارجية تلعب دوراً هاماً في معظم الاقتصادات الدولية، حيث تُلبي حاجياتها الاقتصادية من السلع والخدمات غير المتوفرة محلياً من خلال نشاط الاستيراد، كما تُساعد في التخلص من الفائض في السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتسهم التجارة الخارجية بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة والرفاهية في المجتمعات، وذلك عن طريق تحرير الأسواق وزيادة الانفتاح التجاري، ومن هذا سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول الانفتاح التجاري.

المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات الانفتاح التجاري.

المبحث الثالث: أثر الانفتاح التجاري وبعض المتغيرات على التضخم.

المبحث الأول: عموميات تحول الانفتاح التجاري.

ان الانفتاح التجاري مصطلح يقصد به حرية لتجارة الخارجية وهي أساس الاقتصاد، فقد أصبح العالم كله يعيش في سوق عالمية واحدة مفتوحة على جميع القوة الاقتصادية حيث حكمها مبدأ المنافسة الحرة وذلك بإزالة الحدود والقيود والحواجز الجمركية وما نتج عن ذلك من فوائد مرتبطة بالتجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري.

اختلفت الآراء حول تعريف شامل للانفتاح التجاري وتوجد عدة مفاهيم نذكر منها:

تعريف01: حسب Bhagawatik–krwger"هي تلك السياسة التي ن شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في العالمية على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في اصلاح التجارة الخارجية ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل فب ان تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة ان تكون قيمة لتعريفات الجمركية صفرا او حتى مستوى متدن جدا وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن ان يوجد اقتصاد فتوحا ومحررا في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية".[1]

تعريف02: حسب M. Michelag,papargeorgion,AM,choksi" عرف التجارة انه أي تغيير يؤدي للنظام تجارة الدولة الى الحيادية، أي إيصال الاقتصاد الى وضع سائد لا وجود لتدخل الحكومة والانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1–20) تصاعديا حسب درجة تحرير التجارة".

تعريف03: حسب البنك العالمي "انه إزالة الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع والخدمات بين الدول وشمل تخفيض التعريفات والحواجز الجمركية".[2]

تعريف04: حسب صندوق النقد الدولي" عرف الانفتاح التجاري على انه تحرير القطاع الخارجي أي ان الانفتاح على التدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج من قاعدة القيود والمعيقات والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية".[3]

تعريف 05: هو فتح السوق الوطنية امام المعاملات الدولية الاقتصادية الاستثمارية او التجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل ولهذا ينتقل من السوق الوطنية الى السوق الدولية، وهي ليس فقط الحصول على السلع والخدمات التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي ورأس المال.[4]

---

[1] عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2011-2010، ص:44.

[2] Allaro hanle gegis Biramo the impact of liberralization on the E the in pais trade balance American journal of economics american economie Assosition USA Vol 2 n 05 2012 p 76

[3] صندوق النقد الدولي، ص (1-3)، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2024/04/29.
https://www.imf.org/ar/Home

[4] محمد قابل صفوت، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية ،2008، ص:39.

يمكن استيضاح مفهوم الانفتاح التجاري من خلال التعريفات، حيث يعبّر عن التحول من الاهتمام بالسوق المحلية إلى الاستعداد للتعامل مع السوق العالمية، وهذا يتضمن التعرض للقيود الجمركية وغير الجمركية في التجارة الخارجية وتأثيرات أسعار الصرف على حركة السلع والخدمات عبر الحدود، يتضمن أيضًا حرية تنقل العوامل الإنتاجية وفقًا للترتيبات الدولية المنظمة للتجارة، وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الدول إلى حماية أسواقها المحلية من خلال فرض سياسات تنظيمية، بينما تعمل الدول المفتوحة اقتصاديًا على جذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز إمكانياتها الإنتاجية، وبالتالي تطوير منتجات تلبي الطلب في الأسواق العالمية وجذب التكنولوجيا المتقدم..[1]

المطلب الثاني: اهداف وأهمية الانفتاح التجاري.

في هذا المطلب نتطرق ال اهداف الانفتاح التجاري وأهميته

1) أهداف الانفتاح التجاري: [2]

نذكر فيما يلي مجموعة ن الأهداف قد تسعى جميع دول العالم الى تحقيقها:

- تعزيز الدخل وتحسين مستوى المعيشة في دول العالم، خاصة الدول النامية.
- زيادة حجم التبادل التجاري لتحقيق التوازن المالي للدول المصدرة للسلع والخدمات.
- الاستفادة الأمثل من الموارد الاقتصادية وتنشيط الطلب العالمي.
- إزالة القيود الجمركية مما يؤدي إلى تعزيز التجارة الدولية.
- ضمان حصول الدول النامية على حصتها المناسبة من النمو في التجارة الدولية.

2) أهمية الانفتاح التجاري:

تتجلى أهمية الانفتاح التجاري في كونها أداة تُستخدمها الدول في المعاملات الدولية لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية. يُمكن للدول استخدامها لتنفيذ أهداف داخلية مثل حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدول الأخرى.[3]

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم الى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك الى:

- عدم قدرة أي دولة في العالم، مهما بلغت قوتها الاقتصادية، على إنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليًا يعود إلى عدم توافر المواد الأولية لإنتاج هذه السلع محليًا.

---

[1] الحويش ياسر، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية**، طبعة 01، منشورات الحلبي الحقوقية، ص:187.

[2] سعد صالح عيسى، عطية محمد إسماعيل، **قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي 2003-2016**، مقال منشور في مجلة تكريم للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة تكريت العراق، ص: 247.

[3] الجبلي طارق، **التجارة الخارجية**، دار الهناء، الأردن ،2001، ص:15.

- تختلف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين الدول، حيث يمكن لدولة ما أن تنتج سلعة محليًا بتكلفة كبيرة بينما تنتج دولة أخرى نفس السلعة بتكلفة أقل، وبالتالي يكون من الأفضل استيرادها من الخارج.
- تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها. مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تعد دليلاً على وجود انفتاح تجاري، أي اعتماد النشاط الاقتصادي لأي بلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا البلد.[1]

المطلب الثالث: أسباب الانفتاح التجاري

السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية يتمثل في مشكلة الندرة النسبية، وهي محدودية الموارد الاقتصادية مقارنة بالاحتياجات المتزايدة والمتنوعة لهذه الموارد في تلبية احتياجات البشر. تتطلب هذه المحدودية ضرورة استخدام الموارد بشكل أمثل لتلبية الحاجات المتنوعة والمتزايدة، مما يدفع الدول إلى الاعتماد على التجارة الخارجية لتوفير الموارد التي قد لا تتوفر محليا بشكل كافٍ.

ان التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والاسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما.

الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.

اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالمية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.[2]

يتمثل التخصيص الدولي في تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، مما يزيد من كفاءة إنتاجها ويؤدي إلى وجود فائض لديها في هذه السلع. ونتيجة لذلك، تقوم الدول بتبادل

---

[1] سعد صالح عيسى، عطية محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص:249.

[2] حسام علي داود، ايمن أبو خضير واخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2002، ص: 17.

هذه السلع مع بعضها البعض، حيث تقوم كل دولة بتصدير السلع التي تتمتع بميزة تنافسية في إنتاجها واستيراد السلع التي يتخصص في إنتاجها الدول الأخرى التي تتمتع بميزة في إنتاجها.

اختلاف الميول والاذواق الناتج عن تفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة لدى الشعوب.[1]

الأسباب الاستراتيجية والسياسية، المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 11.

المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات الانفتاح التجاري.

نظريات التجارة الدولية تسعى إلى تفسير العوامل التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول، وقد تمت دراستها بدءًا من نهاية القرن الثامن عشر. تتعرض هذه النظريات لتحليل نماذج التبادل الدولي وتسعى إلى فهم كيفية تحقيق المنافع القصوى لكل دولة من خلال التجارة الدولية، في نفس الوقت، ظهرت العديد من المؤشرات التي تقيس الانفتاح التجاري، والتي تسمح بتقدير مدى انفتاح الدول اقتصاديًا على بعضها البعض، يُستخدم هذه المؤشرات لتصنيف الدول وترتيبها وفقًا لمدى انفتاحها التجاري.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لانفتاح التجاري.

سيتم التطرق في هذا الطلب الى اهم النظريات المفسرة للانفتاح التجاري التقليدية.

1.النظرية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية بمثابة النقطة الأساسية في دراسة نظرية التجارة الخارجية. ومن بين أبرز المساهمات التي قدمها الكلاسيكيون في هذا المجال، نجد نظرية الميزة المطلقة التي أطلقها آدم سميث، نظرية النفقات النسبية التي طرحها ديفيد ريكاردو، ونظرية القيم الدولية التي نشأت عن جون ستيوارت ميل.

1-1 نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث): تعد هذه النظرية اول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول الاقتصادي آد سميث من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم عام 1977، حيث ركزت هذه النظرية على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول، واعتمد في ذلك على تحديد السلع التي تقوم الدولة بتصديرها و السلع الأخرى التي تقوم باستيرادها من الدول المشتركة معها في التجارة، وتعتبر هذه النظرية ان الوظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي و إيجاد المجال الحيوي لتصريف فائض الإنتاج، وتستخدم هذه النظرية الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول وهذا المفهوم يعرف بالميزة المطلقة، وقد اعتمد آدم سميث مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، حيث اعتبره الركيزة الأساسية التي تحكم قدرة الدولة الإنتاجية، و توجيهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة ، و لهذا اعتبر سميث ان التكلفة الحقيقية لإنتاج تقاس بمقدار وقت العمل اللازم الإنتاج السلعة.[1]

وتقوم نظرية النفقات المطلقة آدم سميث على الافتراضات التالية:

- قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة اقل من غيرها ن الدول الأخرى.
- وجود دولتين فقط، سلعتين فقط.

[1]حسام علي داود، ايمن أبو خضير واخرون، مرجع سابق، ص: 33.

- العنصر الإنتاجي المهم والذي يعتبر محور العملية الإنتاجية هو عنصر العمل وبالتالي فإن تكلفة انتاج أي سلعة وبالتالي سعرها بمقدار ساعات العمل المبذولة في انتاجها.[1]

إلا ان هذه النظرية لم تخلو من الانتقادات التي وجهته اليها والتي تمثلت فيما يلي:

- تجاهلت النظرية العامل النقدي في المبادلات التجارية والذي يتم من خلالها تقيم الكميات المصدرة والمستوردة بعملات الدول المشتركة في التجارة.
- لم تأخذ هذه النظرية بمبدأ تغيير التكاليف بناء على اختلاف الكميات المنتجة، وإمكانيات تحقيق الدولة لوفورات الحجم في الانتاجECONOMIES OF SCALE .

-افتراض هذه النظرية استحالة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول و اعتبارها العمل عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج، علما ان الأساس لقيام الصناعات التصديرية هو توفر رأس المال بكثافة متمثل في الآلات و المعدات، الى جانت توفر عنصر العمل اللازم الإنتاج.[2]

1-2 نظرية النفقة النسبية (دافيد ريكاردو):

يعتبر دافيد ريكاردو احد أعمدة الفكر الكلاسيكي و هو صاحب هذه النظرية و التي أوردها في كتابه(مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب)، أوضح فيها انه ليس بالضرورة لقيام التجارة الخارجية بين دولتين ان تتمتع احداهما بميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة و لكن قد تقوم تجارة بين دولتين بالرغم من أن احداهما تتمتع بميزة مطلقة في انتاج سلعتين و ذلك اذا ما كانت هذه الميزة اكبر في احدى السلعتين منها في السلعة الأخرى، او بعبارة أخرى حاول ريكاردو ان يثبت ان كل دولة ستتجه الى التخصص في السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة مطلقة.[3]

-ومن الافتراضات التي تقوم عليها النظرية نذكر أهمها[4]:

- سيادة المنافسة الكالة في الأسواق داخليا وخارجيا، ومن ثم فإن تكلفة انتاج الوحدة تساوي سعرها.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.
- تماثل الاذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة وسوق ينعكس هذا الافتراض في تماثل خريطة سواء المجتمع بالنسبة للسلعتين لدى الدولتين التاجرتين.
- ثبات المستوى الفني للإنتاج في كلا الدولتين واختلافه في دول أخرى.

---

[1] نداء محمد صوص، مرجع سابق، ص:17.
[2] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرف، 1996، ص:41.
[3] موسى سعيد مطر واخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2001، ص:34.
[4] السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص:30.

على الرغم من أهمية نظرية ريكاردو الا انه يمكن توجيه الانتقادات التالية:[1]

- اعتبر ان العنصر الإنتاجي الوحيد هو عنصر العمل وأهمل العناصر الأخرى.
- افترض ثبات تكاليف عناصر الإنتاج وهذا غير واقعي.
- افترض عدم إمكانية انتقال عناصر الانتاج العمل من دولة أخرى.
- بساطة فروض النظرية بما لا ينسجم مع الواقع.
- تتجاهل النظرية تكاليف نقل السلع من دولة أخرى.
- عجزت النظرية عن تحديد معدلات التبادل التجاري.

1-3 نظرية القيم الدولية:

ركز جون ستيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين دولتين بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منها، وذلك من خلال كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي 1848 ، و طبقا لهذا فان معدل التبادل الذي يحقق مكسب التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات لكل دولة متساوية فهناك مكسب ينتج من قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما زاد التفاوت نسبة التبادل الداخلي في البلد وبين معدل التبادل الدولي كلما زاد الكسب الذي يحصل عليه هذا البلد من التبادل الدولي.[2]

ان مساهمة جون ستيوارت ميل تعتمد على الافتراضات التحليلية التالية:[3]

- وجود دولتين فقط.
- وجود سلعتين فقط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
- ان قيمة السلعة يتحدد بتكلفة انتاجها من كل عوامل الإنتاج (العمل، راس المال، الأرض والتنظيم) وليس عنصر العمل فقط.
- ان التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليست وحدة بوحدة.

اما الانتقادات التي وجهت الى هذه النظرية فتتمثل فيما يلي:

- الاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.
- عدم تحديد معدلات التبادل.

---

1 نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص: 30.
2 عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقي، بيروت، لبنان، 2003، ص: 91.
3 السيد محمد احمد السريتى، مرجع سابق، ص: 37.

- المكاسب الضخمة من تحرير التجارة تعود الى صاحب الطلب الصغير والمكاسب الأقل الى صاحب الطلب الكبير.

2.النظرية النيو كلاسيكية:

ظهرت النظريات النيوكلاسكية بعد الحرب العالمية الاولى، حيث فسرت أسباب قيام التجارة الدولية، فكانت المرحلة الأولى للنظرية التقليدية وهي اعتبار العمل أساس قيمة السلعة، ونذكر من بين هذه النظريات

2.1نظرية هيكشر–اولين:

لقد جاءت نظرية هيكشر–اولين، الاقتصادي السويدي هكشر وتلميذه اولين، لتسفير أسباب قيام التجارة الخارجية حيث بدأ اولين من ان التجارة والتبادل الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي، وقد توصل الى نتيجة أساسها اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع الى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول ولاحظ هكشر ان الدول تختلف فيا بينها من حيث وفرة في عوامل الإنتاج وهذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية لهذه العوامل[1].

لقد قام الاقتصادي ساموبلسون باستخدام نموذج اقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على التحليل البياني لتفسير نظرية هكشر–اولين بناء على الفرضيات التالية:

- إن الدول تقوم بإنتاج سلعتين فقط.
- إن الإنتاج يعتمد على عنصرين الناجين هما العمل ورأس المال.
- إن كمية الإنتاج بالاشتراك مع المستوى التكنولوجي تحدد الحد الأقصى من انتاج السلعة من خلال دالة الإنتاج.[2]

ومن الانتقادات الموجهة لنظرية هيكشر اولين ما يلي:

- عدم التفرقة بين الدول المتقدمة والمختلفة، في حين الأوضاع الاقتصادية في تطور مستر
- اهمال نفقات النقل وتأثيرها على توطن الإنتاج في دولة دون أخرى.
- اختلاف ي درجة وفرة او ندرة عناصر الإنتاج واهمالها صعوبة تحديد كثافة العناصر للسلع متى كان هناك أكثر من عنصرين للإنتاج.
- اهمال الظروف التاريخية واهميتها في اكتساب الميزة النسبية.[3]

2.2نظرية لغز ليونتيف:

حاول ليونتيف اختيار نظرية هكشر أولين في الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة من رأس المال أكثر من السلع كثيفة العمل وهذا يتناقض مع نظرية هكشر اولين ولذا عرفت النظرية بلغز ليونتيف ولقد

---

[1] حسام علي داود، ايمن أبو خضير واخرون، مرجع سابق، ص:45.
[2] حسام علي داود، ايمن أبو خضير واخرون، نفس المرجع، ص:46.
[3] راتول محمد، الاقتصاد الدولي، **مفاتيح العلاقات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2018، ص:33.

حاول ليونتيف شرح اللغز الذي توصل اليه ان مهارة وكفاءة العامل الامر الأمريكي تفوق أي عامل اخر في بلد اخر[1]، ولها فرضيتين أساسيتين وهي:

- فرضية الانعكاس في كثافة عناصر الإنتاج.
- فرضية دولتين سلمتين عنصرين انتاجيين (2×2×2).

وقد وجهت انتقادات لنظرية لينوتيف حول طبيعة عوامل الإنتاج المستخدمة في تحليله فهو يقوم بتفسير نتيجة المتوصل اليها على أساس وجود اختلافات نوعية لعنصر العمل ما بين مختلف الدول، كما ركز الاهتمام على دراسة نوعية ومهارة اليد العاملة الامريكية مقارنة بتلك الموجودة في الدول الأخرى.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة:

حاول الاقتصاديون التوسع في نظرية التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال نظريات الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج نموذج اقتصاديات الحجم.

1. نموذج الفجوة التكنولوجيا:

جاءت نظرية الفجوة التكنولوجيا من طرف الاقتصادي "يوزنر 1960" ويركز في تحليله على التعامل مع الدول الصناعية مرتكزة بالأساس على ادخال منتجات جديدة ونفقات جديدة في العملية التجارية.

وهذا يكسبه مميزة نسبية منتقلة عن غيرها من الدول فالاختلاف في مستوى التكنولوجيا يؤدي الى الاختلافات في المزايا النسبية ومن بينها[2]:

- ادخال بعض الدول سلع جديدة للأسواق ذات مستويات تكنولوجيا متقدمة.
- تسمح الكفاءة الإنتاجية لدول ما في الإنتاج سلعة معينة الى اكتساب ميزة نسبته دون غيرها من الدول.
- الدول المخترعة تمثل المصدر الرسمي الوحيد للتكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية.

---

[1] عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2010، ص:51.

[2] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، طبعة 01، دار الاديب للنشر والتوزيع، وهران 2006، ص:240.

نموذج الفجوة التكنولوجية:

الشكل رقم (02): نموذج الفجوة التكنولوجية

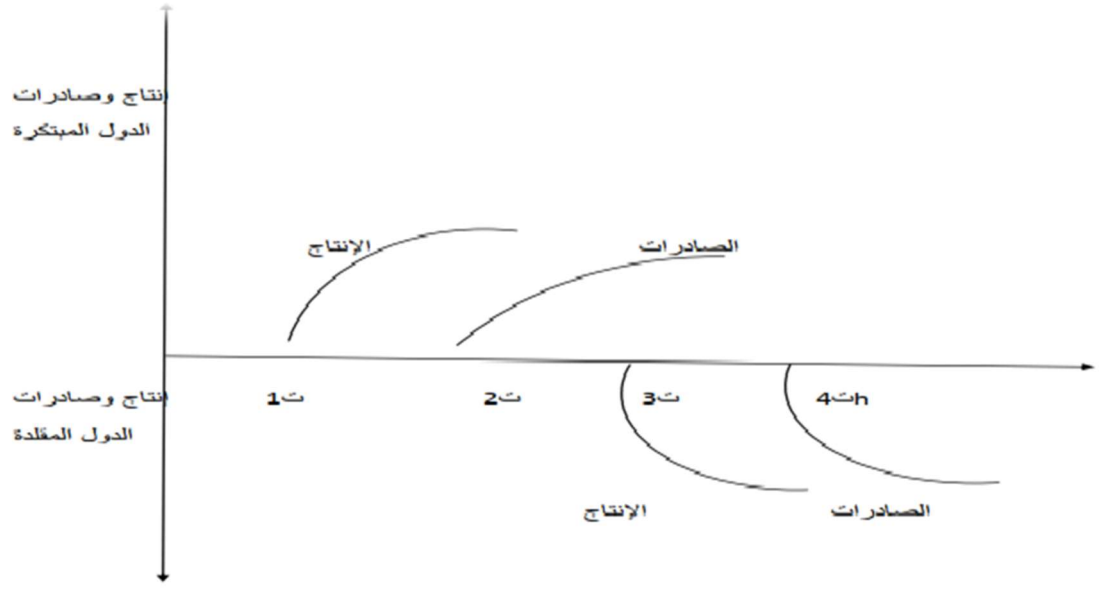

المصدر: عفيف حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص:221.

نلاحظ من خلال الشكل:

– إن المرحلة الأولى: بين ت1وت2 هي المدة الفاصلة بين التصدير بين انتاج المنتج الأول مرة وتصديره الى الخارج.

–أما المرحلة الثانية: من ت2 الى ت3 هي الفجوة التكنولوجية هي المدة الفاصلة بين التصدير ن البلد الأصلي للمنتج وتقليده او انتاجه بنفس المواصفات في دولة الاستيراد.

– المرحلة الثالثة: من ت3 الى ت4 تعني تصدير المنتج القلد الى دول أخرى اقل تكنولوجيا من الدولة الأولى وهكذا الى نهاية المنتج واستبداله بمنتج اخر.

3–2–دورة حياة المنتج:

طور هذا النموذج الاقتصادي فرنون عام 1966 وفيما يلي توضيح لهذا النموذج: سبق ان بينا ان الدول المتقدمة هي دول وفيرة رأس المال وبالتالي يستطيع هذه الدول التفوق تكنولوجيا وانتاج سلع ريادية[1].وان العديد من المنتجات تمر بعدة راحل تصف حياة المنتج خلال عملية التبادل التجاري في الأسواق الدولية وقدم تفسير بمبررات التجارة الخارجية ودواعي انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية،

[1] موسى سعيد مطر واخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة 01، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان ،2001، ص48.

وتعتبر هذه النظرية مكملة لنظرية الفجوة التكنولوجية لتفسير قيام التجارة الخارجية وتفترض النظرية ان حياة المنتج تمر بأربعة مراحل:[1]

أ-مرحلة التقييم: تبدأ هذه المرحلة باحتكار منتج جديد وطرحه في الأسواق وتتوقف هذه المرحلة عند نجاح المنتج واستمراره لان المنتج في بدايته يكون منخفض الارباح وعالي التكاليف.

ب-مرحلة النمو: نجاح المنتج وبداية تصديره الى الخارج وزيادة حجم التعامل ومقدار الأرباح المحققة عن نمو الطلب على السلعة داخليا، وهذا يتبع الاستفادة من اقتصادات الحجم وتخفيض التكاليف الى أدنى حد.

ج-مرحلة النضج: الحفاظ على المبيعات وتطويل استراتيجية المزيج التسويقي للحفاظ على التنافسية، التقرب من المستهلك الأجنبي بتخفيض السعر وتنشيط المبيعات.

د-مرحلة التدهور: انخفاض المبيعات (للمؤسسة الام) وظهور منافسين جدد وهنا تختار المؤسسة اما الانسحاب من السوق او انتاج جدد.

ومن الانتقادات التي واجهتها هذه النظرية:

- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على الاستثمارات في قطاع البترول والسياحة لأنه يتطلب العمل من داخل الدولة الام.
- الصناعات ذات المستوى التكنولوجي لا تكون بنفس المراحل فقد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في الأسواق النامية.

[1] دريدي وداد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لشهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020-2019،ص39-38.

ويمكن توضيح دورة حياة المنتج من خلال الشكل:

الشكل رقم(03): دورة حياة المنتج

المصدر: بن ذيب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2002-2003، ص58.

3.3 نموذج اقتصاديات الحجم:

إن نموذج اقتصاديات الحجم يعتبر نظرية في التجارة الخارجية وهي تطوير لنظرية هكشير-أولين بإدخالها وفرات الحجم كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهي تعتبر توافر سوق داخلي ضخم أساسها لتصدير تلك السلع التي يتم انتاجها تحت شروط اقتصاديات الحجم (زيادة العائد مع زيادة الإنتاج) تتمثل فرضيات هذا النموذج فيما يلي:

- تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية الصغيرة والكبيرة الحجم.
- انتاج كلا السلعتين في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين.
- تسعى الى تفسير نمط وهيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية التقدمة والمختلفة ذات السوق الداخلية الكبيرة والصغيرة[1].

المطلب الثالث: مؤشرات الانفتاح التجاري:

لقد ظهرت المفاهيم الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعني القياس الانفتاح التجاري وهي مجموعة السياسات التي تعبر عن الأداء التجاري للدولة ومعرفة على العالم الخارجي، وفيما يلي اهم المؤشرات:

1 مولحسان آيات الله، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر-مصر**-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010 -2011، ص12.

1. مؤشرات الانفتاح المطلق: من اهم المؤشرات المستخدمة وهي درجة الانفتاح الاقتصادي بطريقة مباشرة على التجارة الخارجية، وأهمها:

1-مؤشرات الانفتاح المطلق: من اهم المؤشرات المستخدمة وهي تقييس درجة الانفتاح لاقتصاد ما بطريقة مباشرة على التجارة الخارجية وأهمها:

1-1 مؤشر الانفتاح الاقتصادي: وهو معامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني أي درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ويعبر عنه رياضيا[1]:

$$OPEN=\frac{(x+m)}{PIB}$$

حيث:

R : الواردات، X : الصادرات، PIB : الناتج الداخلي الخام.

ويهدف هذا المؤشر الى ابراز مدى مساهمة التجارية الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

1_2_ مؤشر التركيز السلعي للصادرات: هو مدى تركيز صادرات دولة ما على سلعة او عدد قليل من السلع، ويستخدم هذا المؤشر في قياس التبعية الاقتصادية، فعند وصول نسبة هذا المؤشر في الدولة أكثر من 60 ٪يعني ان الدولة تخضع لقيود وصعوبات من الدولة المستوردة، ويعبر عنه باستخدام معامل جيني هيرشمان كما يلي[2]:

$$CC=\left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(\frac{Xit}{Xt}\right)^2\right]^{\frac{1}{2}}$$

حيث:

CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

XIT: صادرات الدولة من السلعة iخلال السنةt.

XT: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

1_3_مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات : يقيس مدى اعتماد الدولة في صادر اتفق على دولة معينة او عدد من الدول ،ارتفاع هذا المؤشر يجعل الدولة تتعرض كتقلبات اقتصادية و سياسية ، و هذا المؤشر

[1] Kadid Abdelkader. Nouvelle approche de mesure de l'ouverture commerciale dans les modèles gravette Revue des études humaines et sociales , Université de Chlef ,Algerie ,vol7 (N01),2015 p 10.

[2] محمد السواعي خالد، **التجارة والتنمية**، دار المناهج، الأردن ،2006، ص59.

كسابقه يجب ان لايزيد على 60٪ واعتبر هذا الاقتصاد تابع للاقتصاد المستورد و يتم قياسه أيضا باستخدام معامل "جيني هير شمان" كما يلي[1]:

$$CGm=\left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(\frac{Xit}{Xt}\right)^2\right]$$

حيث:

CGM: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

1-4-الميل المتوسط الاستيراد: يمكن قياس درجة انفتاح اقتصاد ما من خلال متوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعكس مدى الميل للاستيراد، تتمثل أهمية هذا المؤشر في تقدير مدى اعتماد الدولة على الاقتصاد العالمي في استيراد احتياجاتها السلعية، فكلما زادت هذه النسبة، يعكس ذلك اعتماد الدولة على الاقتصاد العالمي، بينما عندما تقل تلك النسبة، يشير ذلك إلى عدم اعتماد الدولة بشكل كبير على الاقتصاد العالمي في تلبية احتياجاتها[2].

1-5-مؤشر التبادل التجاري:

يُعتبر مؤشر التبادل التجاري الدولي من بين المؤشرات الهامة لقياس الانفتاح التجاري. فعندما يكون مرتفعًا، يشير ذلك إلى زيادة انفتاح البلد عن طريق تحسين معدل التبادل التجاري، في حين يُشير الانخفاض إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد. ويتم تعبير مؤشر التبادل التجاري رياضيًا عن طريق حساب نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة معينة إلى الرقم القياسي لسعر وحدة وارداتها، ومن ثم يتم ضرب النتيجة في مائة أي[3]:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100$$

2-مؤشرات الانفتاح التجاري النسبية:

من اهم مؤشرها:

2-1- مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية: بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري، هناك مؤشرات تعتمد على دراسة مدى التفاوت التجاري الناجم عن التعريفات الجمركية والغير جمركية مثل رسوم الاستيراد وحصص التصدير والإعانات، تُعتبر هذه القضايا أحد النقاط المركزية في

---

1 عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، ص 73.

2 باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر 2012-2013، ص51.

3 محمد السواعي خالد، **التجارة والتنمية**، مرجع سبق نفسه، ص51.

المناقشات المتعلقة بقياس الانفتاح التجاري، حيث أُجريت دراسات متعددة لتقييم الانفتاح التجاري عن طريق قياس التفاوت التجاري في الأسعار الأجنبية، وتعرضت هذه الدراسات لعدة صعوبات من أهمها[1]:

- عدم تسوية سعر الصرف.
- صعوبة تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية العالمية من طرف السياسات التجارية بالإضافة الى تكاليف النقل.

2-2معدل التعريفة غير المتوازن: يحسب هذا العمل بالطريقة التالية: متوسط عدد معدل التعريفة الجمركية ولا يعكس المؤشر مستوى الانفتاح الحقيقي لأنه يأخذ بعين الاعتبار أهمية النسبة للسلع[2].

2-3-معدل التعريفة الموزون: يحسب على أساس ترجيح اهمية السلعة وقف معدلها المخصص الى مجوعة قيمة السلعة المستوردة[3].

3-قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي: تمكن هذه الطريقة من تقييم الفارق بين الحجم المشاهدة والمتوقع لتجارة الدولية بالاستعانة بنموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، إذا كان الفارق موجب فيعتبر البلد منفتحا والعكس صحيح، نعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين المتغيرات الهيكلية للحجم[4].

4-قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج sachs-warner:

وضع نموذج sachs-warner سنة1995، ليصنف الدول الى مجموعتين:

البلدان المنفتحة والبلدان المنغلقة على التجارة الخارجية، وفقا لعدة معايير ونذكر[5]:

• يُعتبر تجاوز نسبة الحواجز التعريفية وغير التعريفية أكثر من 40% من قيمة المنتج معيارًا هامًا.

• كما يُعد النظام السياسي معيارًا آخر لتقييم الانفتاح التجاري.

• يجب أن لا تحتكر الدولة قطاع التصدير وهو معيار يُؤخذ بعين الاعتبار.

• كذلك، ينبغي أن لا تتجاوز حصة السوق السوداء 20% كمعيار إضافي للتقييم.

ان الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط والمعايير تصنف ضن البلدان المتعلقة والعكس تعتبر من البلدان المنفتحة على التجارة الخارجية.

---

1 باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي**، مرجع سبق ذكره، ص62.
2 أبو شرار علي عبد الفتاح، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة الأردن، طبعة 01، 2006، ص :282.
3 أبو شرار علي عبد الفتاح، مرجع نفسه، ص:283.
4عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، ص:79.
5 بارك مراد، **التحرر التجاري وسعر الصرف الحقيقي**، مرجع سبق ذكره، ص: 64، 66.

5_قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب على Edwards

استنادًا إلى "إدوارد"، تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لتشكيل مقياس مركب يتألف من تسع مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى تركز على وجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخرى تُستخدم لقياس مستوى التفاوت التجاري وهي[1]:

- مؤشر Sachs–Warner.
- مؤشر تقرير التنمية في العالم 1987
- مؤشر البواقي ل leame1988.
- مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء.
- التعريفة المتوسطة على الواردات.
- المستوى المتوسط لحواجز التمييز الجمركية.
- مؤشر التفاوت للمؤسسات يقس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.
- معدل فرض الدولة الضرائب المتوسطية على التجارة الخارجية.
- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف WOLF1993والمؤشر المركب EDWARDS.

وينتسب وجود عوامل تؤثر على سياسة الانفتاح التجاري بطرق غير مباشرة وصعوبة إعطاء قيم رقمية لبعض السياسات التعريفية الغير جمركية، يصعب قياس وتقدير مدى الانفتاح التجاري بشكل دقيق، فإن هذه المؤشرات غير قادرة على تمثيل مدى الانفتاح الحقيقي.

[1] عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص:81.

المبحث الثالث: أثر الانفتاح التجاري وبعض المتغيرات على التضخم.

الانفتاح التجاري يسهم في التخصيص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي، ويُعَدُّ أحد الأسباب الرئيسية لقيام التجارة الدولية، يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التأثير على قواعد الإنتاج وتطويرها ونقل التكنولوجيا، مما ينعكس على حفظ الأسعار، يتناول هذا النقاش تأثير الانفتاح التجاري على التضخم من خلال ثلاثة مؤشرات: تحرير التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف.

المطلب الأول: تأثير تحرير التجارة الخارجية على التضخم.

تسهم التجارة الخارجية في تحويل العالم إلى قرية واحدة من خلال تشكيل التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية. لا يمكن لأي بلد في الوقت الحالي العيش في عزلة عن بقية العالم، مما دفع الأدبيات الاقتصادية إلى مناقشة فوائد التجارة الدولية والانفتاح التجاري، تشمل هذه الفوائد تحسين مستوى الدخل وإعادة توزيعه، وتوسيع الخيارات وزيادة الفرص، وتعزيز القدرات التقنية وتحفيز الأفراد على إحداث تغييرات اقتصادية لتنمية بلدانهم. يعتبر تحرير التجارة الخارجية بين الدول من خلال إزالة القيود والحواجز عن تبادل المعارف والمنتجات عبر الحدود والمناطق ما يُعرف بالعولمة الاقتصادية، وهو يمكن أن يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل من معدلات الفقر[1].

وللانفتاح التجاري فوائد من خلال زيادة المنافسة والكفاءة والابتكار السيطرة على التكنولوجيا الجديدة وتوسيع الفرص الاستثمارية من خلال توسيع السوق وتعزيز تأثير انتشار المعرفة وبالتالي زيادة الإنتاجية وتخفيض معدلات التضخم.

يسهم الانفتاح التجاري في جذب رؤوس الأموال الدولية واستثمارها بشكل أفضل، مما يؤثر بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية العامة، بما في ذلك معدل التضخم، تقلب معدلات التضخم يعتبر عاملاً معوقاً للتخطيط الاقتصادي المستقبلي وتقييم الاستثمارات، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتدهور الاقتصاد بشكل عام، لذا من الضروري الحفاظ على استقرار معدل التضخم لدعم النمو الاقتصادي المستدام وحماية الطبقات الفقيرة من التأثيرات السلبية للتضخم.[2].

يمكن أن يكون انخفاض الأسعار نتيجة للواردات الرخيصة له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي انخفاض تكاليف الواردات مباشرة إلى انخفاض أسعار

[1] خالد إبراهيم سيد أحمد واخرون ، **أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الاقتصاد المصري**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 41، العدد3، 2010، ص:230،231 .

[2] Kadid Abdelkader. Nouvelle approche de mesure de l'ouverture commerciale dans les modèles gravette. Revue des études humaines et sociales , Université de Chlef ,Algerie ,vol7 (N01),2015 p25 .

المنتجات المحلية، كما يجبر التنافس مع الواردات الرخيصة المنتجين المحليين على خفض أسعار منتجاتهم. وهذا التنافس المتزايد قد يقلل من تكاليف الإنتاج ويؤدي إلى تقليل التضخم.

المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي على التضخم.

يؤدي الانفتاح التجاري الى تخفيض التضخم عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة المنافسة الحلية الى نمو الإنتاجية المحلية دون ارتفاع في الأسعار.

ويؤدي الانفتاح التجاري، والذي يتضمن تدفق رؤوس الأموال الدولية عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى تعزيز الإنتاج وتقليل الضغط على مستوى الأسعار، وبالتالي يُعَتَبَر الانفتاح التجاري وسيلة لمكافحة الاحتكار وتحفيز التقنية وتحسين المهارات ونقل الأفكار بين الدول، بالإضافة إلى ذلك، يُمكن للانفتاح التجاري أن يساهم في تنسيق السياسات المالية والنقدية، وله آثار كبيرة على المؤشرات الاقتصادية الشاملة.[1]

ويُعتبر التضخم مسألة حساسة تؤثر بشكل كبير على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يؤثر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور وتكاليف الإنتاج، يمكن أن يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار السلع النهائية، وقد يكون الارتفاع في الأسعار ناتجًا عن تكاليف أقل تنافسية في الأسواق الدولية، وبالإضافة إلى ذلك، يزيد ارتفاع معدل التضخم من التقلبات في أسعار العملات المحلية، مما يعكس عدم استقرار الوضع الاقتصادي ويوضح حاجة الحكومة للتحكم في السياسات الاقتصادية، وكل ذلك قد يؤثر سلبًا على جاذبية الاستثمار في البلد، ويجعله غير ملائم للاستثمارات.

ارتفاع معدل التضخم يسفر عن العديد من التحديات الاقتصادية، بما في ذلك زيادة معدلات الفقر، وتدهور التوازن في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات البطالة، وتراكم الديون، كما يمثل عائقًا أمام عمليات التخطيط الاقتصادي ويسهم في تعطيل النمو الاقتصادي، ولذلك يعتبر الحفاظ على استقرار النظام النقدي خالٍ من التضخم ضرورة لدعم الاستقرار الاقتصادي.

فالتضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يشجع المستثمرين على التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية ذات العائدات السريعة والأقل إنتاجية، حيث يمكنهم تحقيق أرباح أكبر في وقت قصير نتيجة لزيادة الأسعار، هذا التوجه يمكن أن يؤدي إلى تركيز الاستثمارات في المشاريع ذات العائد السريع على حساب الاستثمارات ذات الأثر الطويل الأمد على التنمية الاقتصادية، مما يقلل من فرص النمو المستدام ويعوق التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية[2].

---

[1] Kalsoom Fatima, Zareene Youcef, P215.

[2] السامرائي دريد محمود، **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية محلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص:139.

بعدما تقوم البلدان النامية بتنفيذ مشروعات جديدة، يُطلب عادة جزء من التمويل من مواردها المحلية. يعزز ذلك القوة الشرائية في هذه البلدان مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنفاق، خاصةً إذا تم تمويل المشاريع عن طريق تمويل تضخمي من الحكومة. هذا التوجه قد يرفع أسعار السلع المحلية نتيجة الارتباط بالأسواق العالمية والتنافس مع المنتجات الأجنبية، مما يعمل على زيادة المستوى العام للأسعار، ومنه يمكن أن يؤدي التضخم إلى تقليل جاذبية الاستثمار الأجنبي في تلك البلدان بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والمنافسة القوية[1].

المطلب الثالث: تأثير سعر الصرف على التضخم.

ان الانفتاح التجاري هو مكبح التضخم في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا لفقدان الأدوات المالية والنقدية سيطرتها على التضخم، في حين تصبح تقلبات أسعار الصرف أكثر تأثير على مستوى العام للأسعار، كما اثبت عدة نظريات ان معدلات التضخم تكون منخفضة في ظل نظام سعر الصرف الثابتة ومن بين هذه النظريات نذكر:

- نظرية تعادل القدرة الشرائية: قام الاقتصادي السويدي "كابسل" عام 1922 بصياغة هذه النظرية في كتابه" النقود وأسعار الصرف الأجنبي " بعد عام 1914، حيث يرى ان سعر أي عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، ومن ثم فان المتغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف في زمن معين أي تساوي القوى الشرائية للعملتين[2]، وتقوم هذه النظرية على عدة فرضيات منها:
  - ✓ لا تخضع التجارة الدولية لأية قيود، عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات او أية قيود.
  - ✓ ألا تخضع عمليات تحويل النقود من دولة الى أخرى لاي قيود.
  - ✓ عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترة تغيير سعر الصرف.
  - ✓ سعر الصرف الحقيقي ليس ثابتا في الدى القصير او المدى الطويل[3].
- نظرية تعادل القوة الشرائية: وتعتمد على صيغتين:

1. الصيغة المطلقة: هي امتداد لقانون السعر الوحيد والذي ينص على ان وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس السلع في الدولة المحلية والأجنبية، وتفترض ان السوق تامة ولا توجد حواجز جمركية امام حركات السلع والانتقال التام للمعلومات وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، وتعرف الصيغة المطلقة

[1] حميدة قدوري، **أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشرة، دراسة حالة الجزائر-2020-1990-**، مذكرة مقدمة لشهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2023-2022، ص: 38.

[2] زهير سعيدي، محمود جمام، **سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية، دراسة حالة الجزائر باستخدام اختيار التكامل المشترك 2016-1970**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد04، العدد02، جامعة أم البواقي، ص:331،332.

[3] مصطفى بن شلاط ، فاطمة الوالي،**"دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية"** ، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 04، العدد04، جامعة بشار ،ص:116.

بانها الصيغة القوية لنظرية تعادل القوة الشرائية، تعرضت لعدة انتقادات لان فرضياتها غير مشددة وغبر واقعية لهذا جاءت الصيغة النسبية.

2. الصيغة النسبية: حددت هذه الصيغة سعر الصرف التوازي من خلال ادخال مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على الغاء فوارق التضخم في البلدين أي يتحقق توازن سعر الصرف عندما يتساوى معدل التغيير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار ومن فرضيات هذه الصيغة:

- ✓ إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار.
- ✓ الاخذ بعين الاعتبار التكاليف النقل وحرية انتقال المعلومات.

ومنه فان هذه الصيغة مبدأها ان البلدان صاحبة معدلات التضخم المرتفعة مقارنة بالدول المتعادلة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

بالفعل، يُعتبر سعر الصرف أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على معدلات التضخم في الاقتصادات. فعندما ينخفض سعر العملة المحلية، يزيد هذا من تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، وهذا يقلل من القوة الشرائية للعملة المحلية، ويقلل من الطلب الكلي في الاقتصاد، حيث يتوقع أن يزيد الواردات ويقلل الصادرات، وبما أن هذا يقلل من الطلب الكلي، فإنه يؤثر على مستوى العرض الكلي، ويمكن أن يترتب عنه ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية المنتجة، مما يزيد من معدلات التضخم[1].

وأخيرا رأي بعض الاقتصادين في العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم حيث:

–في دراسته التي أُجريت عام 1993، أشار ROMER إلى أن مستويات التضخم تكون أقل في الاقتصاديات التي تكون مفتوحة أكثر على التجارة الدولية.

–أظهرت دراسة أخرى قام بها SACHSID وآخرون عام 2003 وجود علاقة عكسية بين التضخم والانفتاح التجاري في الاقتصاديات التي تظهر مستويات عالية من الانفتاح.

–بحسب TERRA في عام 1998، تبين وجود هذه العلاقة السلبية بين التضخم والانفتاح التجاري بشكل خاص في الاقتصاديات التي تعاني من أعباء ديون كبيرة.

– ومن جانبهم، وجد MACLEOD وGURBEN في دراستهم عام 2004 أن العلاقة السلبية بين الانفتاح التجاري والتضخم تكون أكثر وضوحًا في الدول التي تعتمد على تقييم سعر صرفها، مما يعكس تفوق العوامل النقدية في هذا السياق.[2]

---

[1] عمير شلوفي وآخرون، **أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر دراسة قياسية (1980-2019) محلية التنظيم والعمل**، المجلد10، العدد 03، ص:175.

[2] .شريفي خيرة، بن شاعة محمد ، **أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر**، جامعة الدكتور يحي فارس -المدية-، ص:07.

خلاصة الفصل:

الانفتاح التجاري على العالم الخارجي يُعَد هدفًا يسعى إليه مختلف الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية. يُعَتَمَد في الغالب استراتيجية الانفتاح على اتباع سياسات نقدية غير تعريفية، بهدف حماية السوق المحلية من المنافسة القوية أو الحفاظ على حصصها في السوق الدولي، بالنسبة للدول المتقدمة والمتشابهة في عوامل الإنتاج، قد تسعى للاستفادة من الانفتاح التجاري عبر ابتكار وإنتاج سلع متنوعة، مما يعزز من التنافس الدولي.

أظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب، مثل زيادة معدلات الصادرات والتقدم التقني. ويُلاحَظ أن الانفتاح التجاري يخدم مصالح المستهلك النهائي، حيث يشجع الشركات على دخول السوق العالمي وتحسين أداءها وتنويع منتجاتها من خلال اكتساب الخبرة والتطور والاستفادة الأمثل من الموارد.

الفصل الثالث:

الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر

تمهيد:

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا الفصل هو تحليل تطور الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر خلال فترة معينة، ومحاولة ابراز طبيعة العلاقة بينهم وبين بعض المتغيرات من خلال استعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL على دولة الجزائر، حيث تحتل نماذج الاقتصادية قياسية مكانة هامة للدراسات الاقتصادية الملائمة على أساس متطلبات في كل المجالات الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل التطبيقي سنقوم بالتطرق الى الدراسة التحليلية القياسية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال 1990-2022.

وانطلاقا من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

المبحث الأول: تحليل متغيرات الدراسة في الجزائر.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال 1990-2022.

المبحث الأول: تحليل متغيرات الدراسة في الجزائر

تواجه الجزائر، مثل العديد من الدول الأخرى، تقلبات في معدلات التضخم، ولاحظت هذه التقلبات ارتفاعًا خلال فترة التسعينيات. يُرجع هذا الوضع إلى تأثير متشعب من العوامل المحلية والعالمية، بما في ذلك الصدمات الاقتصادية والنقدية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تراجع أسعار النفط والتأثيرات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 في السنوات الأخيرة، كما تسعى الجزائر إلى تبني سياسات فعالة للتخفيف من تأثيرات التضخم، وقد وجدت في سياسة الانفتاح التجاري – التي تتضمن تحرير التجارة الخارجية وتشكيل التحالفات التجارية مع الدول الأخرى – وسيلة فاعلة لتحقيق التوازن في التجارة الخارجية والحد من تقلبات الأسعار المحلية.

المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال 1990-2022

عرفت الفترة الممتدة ما بين 1990-2022 العديد من التغيرات المؤسساتية والهيكلية في مستويات عديدة مما نجم عنها ارتفاع وانخفاض في المستوى العام للأسعار وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): تطور معدلات التضخم

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	2020	2021	2022
النسبة %	16,65	29,78	0,38	1,38	3,91	4,78	1,95	2,41	7,22	9,26

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

https://www.imf.org/ar/Home

تحليل خلال1990-2000: يشير تقرير البنك الدولي الى ان معدل التضخم في الجزائر ارتفع بشكل كبير خلال فترة 1992 بنسبة 31,66% هناك عدة عوامل ساهمت في هذا الارتفاع، بما في ذلك الإجراءات النقدية التي اتخذتها الحكومة كجزء من برنامج الائتماني الأول، كما عرف ارتفاع سنة 1994 اضرت بالقوة الشرائية للأفراد وصلت الى 29,04% وسنة 1995 بنسبة 29,78% وذلك لانخفاض قيمة الدينار بنسبة كبيرة بالضافة الى ارتفاع البترول، وهو عامل مهم لاحتساب تكاليف الإنتاج والنقل، وكذلك زيادة في الإصدار النقدي وهذا يمكن زيادة في الطلب على السلع و الخدمات مما يسهم في رفع معدل التضخم و بالضافة الى ذلك الالتزامات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية و التي قد تشمل شروط مثل تحرير الأسعار و إجراءات هيكلية أخرى قد تسبب في زيادة ضغط التضخم، وخلال 1996 الى 2000 شهدت انخفاضا هاما في معدل التضخم، حيث انخفض الى ادنى مستوى له عام 2000 بنسبة 0,39% مقرنة مع 18,86 في عام 1996, و هذا الانخفاض يعود الى برنامج الإصلاح الهيكلي الذي بدأ يظهر ثماره في التحكم في

معدلات التضخم بالإضافة الى تراجع مستوى الطلب الكلي نتيجة زيادة معدلات البطالة و تحرير الأسعار، حيث يمكن ان يساعد في تحسين كفاءة السوق و تقليل الانحرافات التضخمية التي تنشأ عن تدخل الحكومة في تحديد الأسعار.

تحليل خلال 2001 الى 2015: في هذه الفترة عودة الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد, تميزت بالزيادة في الاستقرار النقدي و تقليل معدلات التضخم في الجزائر، وهذا جاء لعدة عوامل, احد هذه العوامل هو الارتفاع في الطلب العالمي على المواد الطاقوية، الذي أدى الى تسجيل خزينة عمومية للبلاد، هذه الموارد المالية الضخمة تم توجيه جزء منها نحو قنوات الإنتاج و الاستثمار مما ساهم في دفع دورة النمو الاقتصادي، كما تميز المخطط التنموي الأول يدعم الاستثمارات و تحفيز الإنتاج، مما أدى الى ارتفاع معدل التضخم بشكل ضعيف بنسبة 4,23% سنة 2001 كما بلغت الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 414,1 مليار دينار، كان هذا مؤشرا قويا على استعداد الحكومة لتنفيذ برامج اقتصادية إنعاشية، وفي عام 2002 انخفض معدل التضخم الى 1,42% بفضل العوامل الأساسية التي تؤثر على المستوى العام للأسعار، حيث تم التحول الى نظام جماركي جديد يعزز الاستقرار النقدي، وشهدت الجزائر تقليصا نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة سنتي 2005 و2006 نتيجة لصرامة تطبيق السياسة النقدية، و عام 2005 شهد تخصيص غلاف مالي كبير بقيمة 150 مليار دولار لدعم النمو، و هذا أدى الى تزايد الطلب الكلي بشكل ملحوظ و لكن العرض الكلي للسلع و الخدمات لم يكن قادرا على تلبية هذا الطلب الزائد و هذا أدى الى ظهور نزعة تضخمية، بنسبة3,67% سنة 2007 و4,86% سنة 2008 ، و هذا الانحراف في التضخم هو نتيجة لنسبة النمو العالية خارج قطاع الطاقة، حيث حققت الجزائر نسبة قوية5,73% عام 2009[1]، ومع ذلك شهدت الجزائر بعض التقلبات في السنوات التالية بنسبة3,91% في 2010 و4,52% في 2011 ولكن في 2012 كانت هناك زيادة حادة في معدلات التضخم، وحسب معطيات رسمية نشرها الديوان الوطني للإحصاء، معدل الأسعار عند الاستهلاك ارتفع من جهته بنسبة9% مما زاد من نسبة التضخم في 2012، و عرف معدل التضخم في 2014 تباطؤا جديدا حيث انخفض نسبته الى2,9% مقارنة ب%25’% في 2013 و مع ذلك استمرت وتيرة التضخم في الارتفاع حيث بلغت4,4% في عام 2015.

تحليل خلال 2016 الى 2022: في 2016 استمر التضخم في الشارع حيث بلغ التضخم السنوي نسبة6,39% وهذا الارتفاع ليس مرتبط بالعوامل الكلاسيكية التي تؤثر في التضخم وهذا يعود الى النقائص في ضبط الأسواق و الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية مع وجود عوامل هيكلية و تنظيمية مهمة تعمل على ارتفاع معدلات التضخم، مما يشير الى ضرورة تعزيز الرقابة على الأسواق و تحسين اليات التحكم في التضخم، كما عرف التطور نحو الارتفاع لمتوسط الوتيرة السنوية للتضخم المسجل

[1] http://www.mf.gov.dz موقع وزارة المالية في الجزائر

في 2015 و 2016 اتجاها معاكسا في 2017 لينخفض الى5,6% مقابل6,39% في 2016 يعود هذا التغير الى تأثير من المتغيرات في العرض و الطلب على السلع و الخدمات بالإضافة الى عوامل أخرى مثل التكاليف الإنتاجية، و تواصل معدل التضخم في الانخفاض خلال 2018 بنسبة4,26% و بنسبة1,95% في 2019 انخفاض قوي في معدلات التضخم، على الرغم من التراجع الطفيف في حجم النقد الدولي، كما ازداد تضخم أسعار السلع بنسبة0,20 %بعد انكماش في السنة السابقة، وبلغ معدل التضخم بنسبة2,41% في 2020 .

ان الوضع الاقتصادي الكلي في الجزائر شهد تحسنا كبيرا في 2021 على الرغم من ظهور ضغوط تضخمية عالمية، أدى التحسن البارز في المؤشرات المالية الكلية الى جهور بنك الجزائر والسلطات العمومية لاحتواء الاثار المزدوجة لجائحة كورونا والازمة الاقتصادية العالمية حيث بلغت نسبة التضخم في هذا العام7,22%، سجلت الجزائر تضخما بنسبة9,27% وهذا راجع الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بعد ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، كما عملت السياسة النقدية التي نفذها بنك الجزائر خلال عام 2022 على إعادة الاقتصاد الى الوضع الطبيعي تدريجيا بما في ذلك رفع التدابير الاحترازية الاستثنائية التي تم اتخاذها في مارس 2020، و مع ذلك استمر بنك الجزائر في دعم تمويل الاقتصاد من خلال الحفاظ على معدل الاحتياطي الالزامي و سعر الفائدة الرئيسي المطبق، و تم اتخاذ إجراءات لتقليل التضخم المستورد من خلال تعديل سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي هذا ساعد في خفض جزء من التضخم المستورد على المدى القصير الذي كانت مساهمته في التضخم الكلي اكثر من70% في عام 2021 .[1]

المطلب الثاني: تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال 1990-2022

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، بدأت الجزائر في تبني سياسات تحرير التجارة الخارجية، حيث تم تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الضرورية لتنشيط الاقتصاد الوطني. بعد فترة طويلة من تبني سياسات الاقتصاد الموجه، وبغرض الخروج من التبعية الاقتصادية وتحقيق التنوع الاقتصادي والاستفادة من فوائد التحرير التجاري، انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية. ومن بين تلك الاتفاقيات، انضمت إلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2005، بهدف إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر. كما بذلت الجزائر جهوداً كبيرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأولت اهتماماً خاصاً بالاتفاقيات الإقليمية مع الدول العربية، حيث انضمت إلى الاتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى دخول اتفاقيات ثنائية مع الأردن وتونس.

[1] تقارير سنوية مختلفة بنك الجزائر، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022، تاريخ الاطلاع 2024/05/06.
www.bank-of-algeria.dz

من بين الدوافع الخارجية الرئيسية التي دفعت الجزائر نحو الانفتاح التجاري، يمكن ذكر ما يلي:[1]

لجزائر شهدت تحولات اقتصادية عالمية، من أبرزها وجود أسواق خارجية معتبرة بالإضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1989، الذي كان زعيماً للمعسكر الشيوعي، أحدث صدمة على العالم عموماً وعلى الجزائر خاصةً. وهذا أدى إلى تحول العالم إلى السير تحت قطب واحد، ودخول مرحلة الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة كقوة اقتصادية وعسكرية الأقوى. هذا الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق استلزم اتخاذ عدة إجراءات ضمن برنامج يسمى المرحلة الانتقالية، لبناء آليات اقتصاد السوق.

الأزمة البترولية لعام 1986 وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني كانت أحد أسباب الدفع نحو الانفتاح التجاري. فقد انهارت إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي بنسبة تقارب 97% من العملة الصعبة، ومساهمتها في إيرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية التي فاقت 60%. هذا أدى إلى أزمة حقيقية، مما جعل من الضروري تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس عن طريق توكيل المهمة إلى القطاع الخاص الذي يضمن أكثر فعالية ونجاعة للاقتصاد.

من بين الدوافع الداخلية الرئيسية التي دفعت الجزائر نحو الانفتاح التجاري، يمكن ذكر:

فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث عانى الميزان التجاري من عجز كبير رغم التكفل المتزايد بالتجارة الخارجية من خلال هياكل الدولة المختلفة. ذلك بسبب الاعتماد على صادرات القطاع الوحيد وهو المحروقات، وعدم تحقيق الأهداف المسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.

تفاقم أزمة المديونية وتراكم الديون وزيادة الضغط المالي على الدولة، مما أدى إلى تكبد المزيد من الفوائد والأعباء المالية للقروض، وسعي المؤسسات الاقتصادية العالمية إلى فرض قيود مالية على الجزائر.

سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية(WTO) ، حيث توفر هذه المنظمة الفرصة للدخول إلى أسواق جديدة وتفعيل دور الجزائر كشريك تجاري دولي مهم.

القيود الهيكلية التي ترتبت عن نمط التنمية المعتمد في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني، واحتكار الدولة للاقتصاد الوطني، إلى جانب الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر سنة 1986، والتي تعتبر سبباً في لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص263

كما ان الجزائر وقعت اتفاقيات إقليمية ثنائية ومتعددة بالإضافة إلى معاهدات دولية، بما في ذلك المعاهدة المغاربية التي دخلت حيز التنفيذ في يوليو 1993 والاتفاقية التجارية مع موريتانيا في عام 1996. كما قدمت الجزائر طلبًا رسميًا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في يونيو 1996، حيث تم التصريح بأن الجزائر تمتلك إمكانيات لتكون عضوًا في المنظمة. انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الكبرى في أغسطس 2004 كجزء من اتفاقية عام 1981 لتعزيز التجارة بين الدول العربية، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في عام 2009.

استمراراً لمسيرة الجزائر نحو الانفتاح، تم توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي تم التوقيع عليه لأول مرة في ديسمبر 2001 في بروكسل، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. شهدت السنوات الأولى من تنفيذ هذا الاتفاق عدم توازنًا في المبادلات التجارية، مما دفع الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. كان من المفترض إزالة الرسوم الجمركية في النهاية في عام 2017، ولكن تم تمديد المهلة إلى عام 2022.

الجدول رقم(02): قائمة الاتفاقيات التجارية الإقليمية المبرمة من طرف الجزائر

أطراف الاتفاقية	تاريخ تنفيذ الاتفاقية	مجال الاتفاقية
الجزائر– الاتحاد الأوربي	**2005.09.01**	**السلع**
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**2009.09.01**	**السلع**
الجزائر– الأردن	**1999.01.31**	**السلع**
الجزائر– تونس	**2014.03.01**	**السلع**
اتحاد المغرب العربي	**غير مفعل**	**السلع**

المصدر: وزارة التجارة وترقية الصادرات، الاتفاقيات التجارية، تاريخ زيارة الموقع 2024/05/08

https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange

1. اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية:

ترددت الحكومة الجزائرية في البداية في التوقيع عليها، ولكنها فيما بعد أعربت عن نيتها في توقيعها في مؤتمر برشلونة عام 1995، حيث شهدت عدة مراحل:[1]

[1] مفتاح حكيم، **السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات**، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، العدد ، 2021، ص: 310-327

1.1 المرحلة التمهيدية للمفاوضات:

كانت بين الجزائر والاتحاد الأوروبي شهدت تطورًا ملحوظًا في العلاقات بين الجانبين. تم إبلاغ المفاوض الجزائري المفوضية الأوروبية بموافقة حكومته على توقيع الاتفاقية في 13 أكتوبر 1993. تبع ذلك بدء مرحلة المفاوضات التي استمرت من يونيو 1994 حتى فبراير 1996، وهدفت إلى توضيح المكاسب والتكاليف المترتبة عن اتخاذ هذه الإجراءات من قبل كل طرف.

2.1 المرحلة الرسمية للمفاوضات:

في 5-4 مارس 1997، اتسم اللقاء في بروكسل بالطابع الرسمي بعد أن كان مجرد لقاء، حيث قدم وفد الجزائر مطالبه المتمثلة في الانفتاح التدريجي للاقتصاد الجزائري نظرًا للخصوصية التي يتميز بها، وتكثيف وتوسيع التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وعُقدت العديد من الجلسات لإرضاء الطرفين، واتفقا على إنشاء 4 مجموعات تهتم بالتعاون الاقتصادي والمالي، والتعاون الاجتماعي والثقافي، والزراعة والخدمات.

ونتيجة لعدم مراعاة المجموعة الأوروبية لخصوصية الاقتصاد الجزائري وتجاهل مسائل هامة مثل المديونية والأوضاع الأمنية المتردية آنذاك، تم توقيف المسار المفاوضات، لكنه استأنف في وقت لاحق بتاريخ 17 أبريل 2000 بشرطين حددهما الحكومة الجزائرية: تأجيل عملية التفكيك الجمركي إلى ما بعد عام 2002 لحماية التنوع الوطني، ومراعاة خصوصية القطاع الزراعي.

ثم في 13-12 فبراير 2001، عُقدت جولة تمحورت حول المجال القضائي والأمني وحرية تنقل الأشخاص، وتبعتها جولة أخرى في 16-15 مارس حول حركة رؤوس الأموال، وتلتها جولة أخرى في 05-03 مايو من نفس السنة ناقشت مواضيع القطاعات الخدمية والزراعية.

3.1 التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو الجزائرية:

فقد تم بعد استكمال 17 جولة من المفاوضات في 19 ديسمبر 2001 في مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل، وتلا ذلك التوقيع الرسمي في 22 أبريل 2002 في فالنسيا بإسبانيا. ولا تنحصر أهمية هذه الاتفاقية في إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب، بل تشمل أيضًا جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بشكل رسمي في 01 سبتمبر 2005.

4.1 مراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

فبعد 15 سنة من دخولها حيز التطبيق بين الطرفين، وبعد تسجيل عجز مستمر ومتزايد مع هذا الشريك الاقتصادي، وتحت ضغط أزمة تراجع أسعار المحروقات، طالب الرئيس الجزائري في أغسطس 2020 بتقييم الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ولاسيما اتفاق الشراكة مع الاتحاد.

2.الإنضـمام إلــى المنطقــة العربية للتبــادل الحــر:

في أغسطس 2004، وافقت الجزائر على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية. وفي عام 2007، أعلن رئيس الجمهورية خلال القمة الاقتصادية والاجتماعية في الرياض الانضمام الرسمي إلى هذه المنطقة كخطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وتعزيز التنمية الشاملة. في 31 ديسمبر 2008، قدمت الجزائر ملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية بعد التزام رسمي من الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، بدأت المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية الأعضاء في المنطقة في الاستفادة من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداءً من 01 يناير 2009، تم تعيين نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير ومتابعة البرنامج التنفيذي بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة والأمانة العامة للجامعة العربية. تتولى "لجنة التقييم والمتابعة"، التي تم إنشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، متابعة المنطقة العربية للتبادل الحر.

2.2 الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

في عام 1987، أعلنت الجزائر نيتها الانضمام إلى نظام التجارة متعدد الأطراف الممثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية اعتبارًا من عام 1995 في منظمة التجارة العالمية. تم تشكيل مجموعة عمل لتسهيل انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للرسوم والتجارة في 17 يونيو 1987، وتحولت هذه المجموعة إلى مجموعة عمل تابعة لمنظمة التجارة العالمية المسؤولة عن انضمام الجزائر في عام1995،

انطلقت أول جولة من المفاوضات بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية في عام 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية. وخلال هذه المفاوضات المتعددة الأطراف، تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول، بما في ذلك: 170 سؤال من الولايات المتحدة، 124 سؤال من دول الاتحاد الأوروبي، 33 سؤال من سويسرا، 9 أسئلة من اليابان، و8 أسئلة من أستراليا، كما انطلقت الجولة الثانية من المفاوضات، واستجابةً للأسئلة التي تلقتها والملاحظات التي قدمت لها، قامت الجزائر بتعديل سياساتها لتتماشى مع السياسات المعمول بها في منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بمتغيرات الدراسة في الجزائر1990-2022

ان معرفة طبيعة العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري ومتغيرات الدراسة، يعتبر اهم عامل لفهم كيفية التاثير على الانفتاح التجاري، لذا سيتم التطرق الى ما يلي:

أولا: العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم:

الانفتاح التجاري يسهم في تدفق رؤوس الأموال الدولية والاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة، كما يعتبر وسيلة لمكافحة الاحتكار ونشر التكنولوجيا والمهارات الإدارية بين الأمم. يساعد على توحيد السياسات النقدية والمالية، ولكن له آثاره الكبيرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم. تقلبات معدلات التضخم تعيق التخطيط الاقتصادي وتباطؤ النمو الاقتصادي، ومن الضروري الحفاظ على النمو الاقتصادي المستقر غير التضخمي لدعم استقرار الاقتصاد وحماية الفقراء من الآثار السلبية للتضخم

الجدول رقم(03): تطور معدلات التضخم والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الفترة الزمنية	معدلات التضخم	نسبة الانفتاح التجاري
1994-1990	24,76	48,76
1999-1995	12,36	51,43
2004-2000	2,84	62,10
2009-2005	3,59	72,39
2016-2010	4,95	63,88
2022-2017	1,48	97,44

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

https://www.imf.org/ar/Home

من خلال الجدول اعلاه يظهر ان معدل التضخم سجل اعلى قيمة خلال الفترة 1990-1994 وذلك بمتوسط سنوي 24,76%، ويعود هذا الارتفاع ويعود هذا الارتفاع إلى بداية الانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق وما صاحبه من تخفيض في قيمة العملة الوطنية، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكاليف السلع المستوردة، بالإضافة إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم عن بعض السلع الأساسية، وكذا الإصدار النقدي لأجل تغطية عجز الميزانية، ثم تراجع معدل التضخم بحوالي النصف تقريبا، وخلال الفترة 1995-1999 سجل متوسط سنوي 12,36%، تأتي هذه التغييرات نتيجة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، الذي انتهج سياسة مالية صارمة، بالإضافة إلى رفع معدلات أسعار الفائدة بنسب كبيرة، واستمر تراجع معدل التضخم ليسجل 2,84% خلال 2000-2004، و هذا راجع تقليص المديونية الخارجية، وتحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وقد عاد معدل التضخم

للارتفاع خلال 2005-2009 ليسجل متوسط سنوي 3,59 %، السبب الرئيسي وراء ذلك كان ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية، وبخاصة السلع الغذائية، التي شكلت نحو 61% من إجمالي الواردات خلال هذه الفترة، وقد واصل بالارتفاع ليسجل نسبة 4,95% خلال 2010-2016، و ذلك بسبب فزيادة أجور العمال بدون زيادة متناسبة في الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى تكاليف إنتاج مرتفعة، وإذا لم تتم مواجهة هذا الزيادة بزيادة في الإنتاجية، فقد يؤثر سلبًا على الاقتصاد، وإضافة إلى ذلك، انخفاض أسعار النفط بداية من منتصف عام 2014 قد يقلل من إيرادات الدولة، خاصة إذا كانت تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، ومن المهم أيضًا أن ننتبه إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة تقدر بحوالي 20%، حيث يمكن أن يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة تكاليف السلع المستوردة، مما يمثل تحديًا إضافيًا للاقتصاد وميزانيته، اما خلال 2017-2022 تراجع معدل التضخم ليسجل أدنى قيمة له بمتوسط سنوي 1,48%، و عليه شهد الوضع الاقتصادي الكلي في الجزائر تحسنًا كبيرًا على الرغم من ظهور ضغوط تضخمية عالمية. شجع هذا التحسن البارز في المؤشرات المالية الكلية بنك الجزائر والسلطات العمومية على اتخاذ إجراءات لاحتواء الآثار المزدوجة لجائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية العالمية، حافظ بنك الجزائر على معدل الاحتياطي الإلزامي وسعر الفائدة الرئيسي المطبق، مما ساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي وتوفير بيئة استثمارية مستقرة، هذه السياسة النقدية الحذرة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار في البلاد.

كما سجلت نسبة الانفتاح التجاري متوسطًا سنويًا بنسبة 48,76% خلال 1990-1994، وذلك بفعل التحرير التدريجي للتجارة الخارجية المنبثق عن قانون النقد والقرض لصندوق النقد الدولي. استمرت هذه النسبة في الارتفاع خلال الفترة 1995-1999 إلى متوسط سنوي بنسبة 51,43% نتيجة للانتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية، وفقًا لشروط صندوق النقد الدولي.

وخلال الفترة 2000-2004 و2005-2009، استمرت نسبة الانفتاح التجاري في الارتفاع لتسجل متوسطات سنوية بنسب 62,10 % و72,39% على التوالي. يُعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى زيادة الواردات نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة خلال تلك الفترة.

ما خلال الفترة 2010-2016، فقد شهدت نسبة الانفتاح التجاري انخفاضًا، ويرجع ذلك إلى استمرار الأزمة المالية العالمية وتدهور أسعار النفط اعتبارًا من منتصف عام 2014، كما حققت اعلى نسبة وصلت الى 97,44% خلال 2017-2022، جاء نتيجة لتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز القطاع التجاري، ومن خلال فتح الأسواق الخارجية، تحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول الأخرى وتعزيز العلاقات التجارية الدولية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد، حيث يرى المستثمرون

الأجانب الأسواق المفتوحة كفرصة لتوسيع عملياتهم التجارية، والالتزام بالاتفاقيات الدولية مع منظمات التجارة الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) أو اتفاقيات التجارة الإقليمية.

ثانيا:العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف:

تهدف الجزائر إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال كبح عمليات تهريب العملة الصعبة وضبط التوسع في السوق الموازية، وذلك للحد من انهيار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ولبناء ثقة المتعاملين بها. أداء سعر الصرف للدينار الجزائري يلعب دوراً حيوياً في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، خاصة فيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع الطاقة.

نظرية النمو الداخلي تسهم في فهم العلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، من خلال عدة نقاط:

- الدول النامية تستطيع استيعاب التكنولوجيا المتقدمة بمعدل أسرع.
- يزيد تدفق المنافع من الأبحاث والتطوير ويحقق اقتصاديات الحجم في الإنتاج.
- يقلل من تشوهات الأسعار مما يؤدي إلى زيادة استخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية.
- يحقق تخصيصًا أكبر وكفاءة أعلى في إنتاج المدخلات الأساسية وتقديم منتجات وخدمات جديدة.
- يسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الاقتصاديات الناشئة والصغيرة، مما يسهم في النمو الاقتصادي والتقدم البشري.
- في الدول الناشئة مثل البرازيل والهند، تساعد المنتجات الصناعية المستوردة في تعزيز الإنتاج المحلي والانتقال إلى مرحلة الإنتاج المحلي لهذه المنتجات.
- تعتبر التجارة سلاحًا فعالًا ضد الاحتكار، حيث تحفز المنتجين المحليين على تطوير إنتاجهم ومواجهة المنافسة الأجنبية، مما يساهم في إبقاء أسعار وتكاليف السلع المصنعة محليًا منخفضة إلى حد ما[1].

[1] عمير شلوفي، مرجع سابق، ص: 177.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL

المهمة الأساسية للاقتصادي هي استكشاف أعماق البيئة الاقتصادية لفهم تغيراتها وتوجيهاتها. ولتحقيق هذا الهدف، يجب علينا اختيار الأدوات الواقعية التي تساعدنا في فهم الوضع الاقتصادي الفعلي، وذلك عن طريق استخدام أساليب الاقتصاد القياسي، فهذه الأساليب لا تقتصر فقط على توفير الأدوات اللازمة لقياس الظواهر الاقتصادية وتحليلها بدقة، بل يمكنها أيضًا تعديل النظريات القائمة أو إثراء العلم الاقتصادي بنظريات جديدة، حيث ظهرت العديد من المنهجيات القياسية لتحليل العلاقات الديناميكية للظواهر باستخدام طرق متعددة لتقدير معلمات النموذج، ولفهم ما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى أو قصيرة بين المتغيرات، يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، الذي يعتبر محل استخدامنا في الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم.

المطلب الأول: خصائص منهجية الانحدار الاتي للفجوات الزمنية المتباطئة

تعتبر منهجية(ARDL) منهجية حديثة اذ نستطيع من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل في نفس النموذج، بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وفي هذا النموذج تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمتها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بمدة واحدة او اكثر، كما تتطلب اختبارات السابقة كاختبار التكامل المشترك (انجل وغرانجر جوهانسون) ان تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، و هذه الاختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة حجم العينة صغير، مما يشترط على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الاجل بين المتغيرات، و نتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية ARDL للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، قدم من طرف <Pesran> سنة 2001، حيث دمج نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الابطاء الموزعة في نموذج واحد، و تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمها و قيم المتغيرات التفسيرية [1].

وتتميز هذه الخصائص بعدة خصائص:[2]

- تعمل على تقدير النموذج من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة الخاصة بالنموذج بالإضافة الى تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المدى الطويل والقصير.
- القدرة على التغير بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية.

[1] بن عمرة عبد الرزاق، **خطوات تطبيق ARDL باستخدام برنامج Eviews 10**، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سطيف،2018، ص:2.
[2] احمد عبد الصالح عطية الفهداوي، قياس وتحليل أثر العجز التوأم وأثره في نمو الاقتصادي في العراق، رسالة نيل شهادة ماجستير كلية علوم الاقتصادية جامعة الفلوجة، العراق،2018، ص:127، 128.

- المساعدة على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.
- إمكانية ان تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار، ولا يشترط ان تكون جميعا مستقرة عند نفس المستوي ولكن بشرط وحيد لتطبيق هذا الاختبار هو السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية.
- المساهمة بجعل المقدرات الناتجة كفؤا وغير متحيزة.

المطلب الثاني: شروط تطبيق ARDL

ولتطبيق منهجية ARDL نعتمد على عدة شروط:[1]

- اجراء اختبارات السكون السلاسل الزمنية وان يمكن ان تكون السلاسل ساكنة عند $I(0)$ او عند الفرق الأول $I(1)$ او كلاهما.
- ان لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$ واعلى.
- حجم العينة غير محدد، لان نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج.
- استخدام معايير تحديد فترات الابطاء في تحديد رتبة النموذج منها AIC وخلافه، واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم.
- اجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل LM الارتباط الذاتي واختبار عدم الثبات التجانس واختبار استقرارية الدالة.

المطلب الثالث: خطوات تطبيق منهجية ARDL

من بين اهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL:[2]

1. التأكد ان المتغيرات ليست من الرتبة الثانية وهذا يبطل منهجية نموذج ARDL.
2. صياغة نموذج تصحيح غير مقيد وهو نوع خاص من نموذج ARDL.
3. تحديد فترة الابطاء الكافية للنموذج.
4. التأكد ان أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
5. التأكد ان النموذج مستقر ديناميكيا.
6. تنفيذ حدود Bounds test لرؤية ماذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

[1] جليد نسيمة وبوسعيدة فيروز، **أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اولحاج، 2020_2021، ص: 88.
[2] بن عمرة عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 1.

7. إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6، يتم تقدير العلاقة طويلة الاجل مستويات النموذج، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.
8. استعمال نتائج النموذج المقيد في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الاجل، والعلاقة التوازنية الطويلة بين المتغيرات.

كما يمكن التحكم في جودة النموذج القياسي وفقا لما يلي:

- المطابقة النظرية: مطابقة النموذج القياسي للنظرية الاقتصادية.
- القدرة على التفسير: قدرة النموذج القياسي على توضيح المشاهدات الواقعية.
- دقة تقديرات المعالم: هذه التقديرات يجب ان تكون أفضل تقريب للمعالم الحقيقية.
- قدرة النموذج للتنبؤ: ان يكون النموذج القياسي قادرا على التنبؤ.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج لدراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر، مستخدمين في ذلك نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، ويتطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

أولا: تحديد متغيرات النموذج

تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وقد استخدمنا بيانات سنوية لسلاسل زمنية متمثلة في 33 مشاهدة ممتدة من (1990-2022).

- **المتغير التابع:**

معدل التضخم (CPI): يعكس معدل التضخم التغير الحاصل في الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل سلع او خدمات معينة، معبرا عنه بالنسبة المئوية لكل سنة.

- **المتغيرات المستقلة:**

الانفتاح التجاري(OPT): مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقاسة كحصة من GDP.

النمو الاقتصادي(GDP) : نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية بالعملة المحلية معبر عن النمو الاقتصادي.

أسعار الصرف الرسمي(TCH): يشير الى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية او المحدد بسوق الصرف المسموح به قانونا.

وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي، وكما نذكر انه تم ادخال اللوغاريتم للمتغيرات من اجل تجانس البيانات وتقرا المخرجات على انها مرونات مباشرة.

ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

بعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة وهو التضخم، والمتغيرات المستقلة وهي الانفتاح التجاري وسعر الصرف الرسمي ونصيب الفرد من الدخل القومي، تعطى الصيغة الرياضية للنموذج في صيغة المعادلة اللوغاريتمية التالية:

$$\Delta LCPI_t = c + \alpha_1 LCPI_{t-1} + \alpha_2 LOPN_{t-1} + \alpha_3 LGDP_{t-1} + \alpha_4 LTCH_{t-1}$$

$$+\sum_{i=1}^{m}\beta_1\Delta LCPI_{t-i}+\sum_{i=0}^{q1}\beta_2\Delta LOPN_{t-i}+\sum_{i=0}^{q2}\beta_3\Delta\, LGDP_{t-i}+\sum_{i=0}^{q3}\beta_4\Delta LTCH_{t-i}+U_t$$

حيث تمثل:

- LCPI: لوغاريتم التضخم؛
- LOPN: لوغاريتم الانفتاح التجاري؛
- LGDP: لوغاريتم النمو الاقتصادي ؛
- LTCH: لوغاريتم أسعار الصرف الرسمي؛
- Δ: الفروقات الأولى؛
- U: حد الخطأ؛
- C: تعبر عن الثابت او القاطع في النموذج؛
- α_1: مرونة معدل التضخم؛
- α_2 مرونة الانفتاح التجاري؛
- α_3 مرونة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي؛
- α_4 مرونة أسعار الصرف الرسمي.

كما تمثل $\alpha_i, i = 1..4$ العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج، أما β_i فتمثل العلاقة قصيرة الأجل التي تربط بين معدل التضخم ونصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي والانفتاح التجاري وأسعار الصرف الرسمي.

ثالثا: دراسة استقرارية المتغيرات:

من اجل اختبار السلاسل الزمنية قيد الدراسة، استعملنا اختبار «ADF » للجذور الوحدوية وباستعمال برنامج Eviews10، وذلك بإدخال الإحصاءات لفترة الدراسة خلال 1990−2022 لكل المتغيرات محل الدراسة.

1. تحديد طول فترة الابطاء للمتغيرات:

قبل دراسة الاستقرارية وجب علينا تحديد فترة الابطاء المثلى لكل متغير ولاختبار فترات الابطاء تم الاعتماد على معيارين وهما معيار Akaike وSchwartz كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): طول فترات الابطاء للمتغيرات حسب Akaike وSchwartz

المتغيرات	حسب معيار Akaike	حسب معيار **Schwartz**	طول فترة الابطاء
LCPI	2 ,296	2,391	1
LGDP	−1,912	−1,823	1
LOPN	−0,912	−0,721	3
LTCH	−2,29	−2,05	4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10(الملحق رقم 02)

من الجدول أعلاه تبين ان طول فترة الابطاء للمتغيرين (LCPI) و (LGDP) هو 1، اما المتغير (LOPN) فهي 3، والمتغير(LTCH) هي 4، ومنه يمكننا استعمال اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

1. دراسة استقرارية المتغيرات:

يهدف اختبار الاستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية المدروسة خلال فترة الدراسة والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكاملها لذا سيتم في هذا الفرع التركيز على دراسة استقرارية متغيرات الدراسة.

يوضح الجدول المرفق درجة استقرار جميع متغيرات الدراسة في المستوى (Level) والفرق الأول (Trend and Intercept)، وذلك باستخدام اختبار ADF على السلاسل الزمنية كما يلي:

الجدول رقم(05): جدول يلخص نتائج الاستقرارية وفقا لاختبار ديكي فولر المطور

السلسلة الزمنية	درجة تكاملها	الاتجاه العام	الحد الثابت	اختبار ديكي فولر المطور	
				المستوى	الفرق الأول
LCPI	***I(1)***	لا يوجد	لا يوجد	−1,27	−4,69
LGDP	***I(1)***	يوجد	يوجد	2,61	−5,71
LOPN	***I(0)***	لا يوجد	يوجد	−3,34	/
LTCH	***I(1)***	لا يوجد	يوجد	1,04	−3,91

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10(الملحق رقم (03، 04، 05، 06)

من خلال النتائج في الجدول أعلاه توصلنا الى النتائج التالية:

قبول فرضية العدم القائل بوجود جذر الوحدة وعدم استقرار السلاسل LCPI LGDP LTCH في المستوي،

- غياب مركبة الاتجاه العام والحد الثابت في السلسلة LCPI، وبعد اجراء الفروق الأولى قبلنا بالفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة، واستقرت السلسلة I(1) عند مستوى معنوية 1%،5%، 10% .
- وجود مركبة الاتجاه العام والحد الثابت في السلسلة LGDP، وبعد اجراء الفروق الأولى قبلنا بالفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة، واستقرت السلسلة I(1) عند مستوى معنوية 1%،5%، 10%.
- بالنسبة للسلسة LTCH غياب مركبة الاتجاه العام ووجود الحد الثابت، وبعد اجراء الفروق الأولى قبلنا بالفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة، واستقرت السلسلة I(1) عند مستوى معنوية 1%،5%، 10%

اما السلسلة LOPN وحسب نتائج الاختبار فهي مستقرة في المستوي I(0) عند مستوى معنوية 1%، 5%،10% بوجود الثابت .

المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك باستخدام ARDL

بعد القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية توصلنا الى ان استقرار السلاسل الزمنية يحقق شرط استخدام ARDL.

تحديد درجة التأخير المثلى:

يتم تحديد الفترة المثلى لتأخير النموذج VAR باستخدام عدة معايير، منها معلمات(AIC)، ومعلمات(HQ)، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): فترة الابطاء لنموذج (VAR) للسلاسل قيد الدراسة

فترة الإبطاء	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-27.46614	NA	0.000103	2.170078	2.358671	2.229143
1	77.34309	173.4773	2.28e-07	-3.954696	**-3.011733***	-3.659372
2	101.3572	**33.12287***	1.41e-07	-4.507391	-2.810058	-3.975808
3	120.9377	21.60612	1.33e-07	-4.754326	-2.302623	-3.986483
4	150.1034	24.13713	**8.10e-08***	**-5.662305***	-2.456232	**-4.658203***

*تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 (الملحق رقم 07)

من خلال النتائج أعلاه تم تحديد 4 فترات إبطاء كحد أقصى للتأخير بسبب ضعف عدد المشاهدات.

بعد تحديد فترة الابطاء المثلى لنموذج VAR ننتقل الى تحديد أفضل نموذج ابطاء من خلال معيار Akaike ، حسب من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(04):فترة الابطاء المثلى لنموذج ARDL حسب معيار Akaike

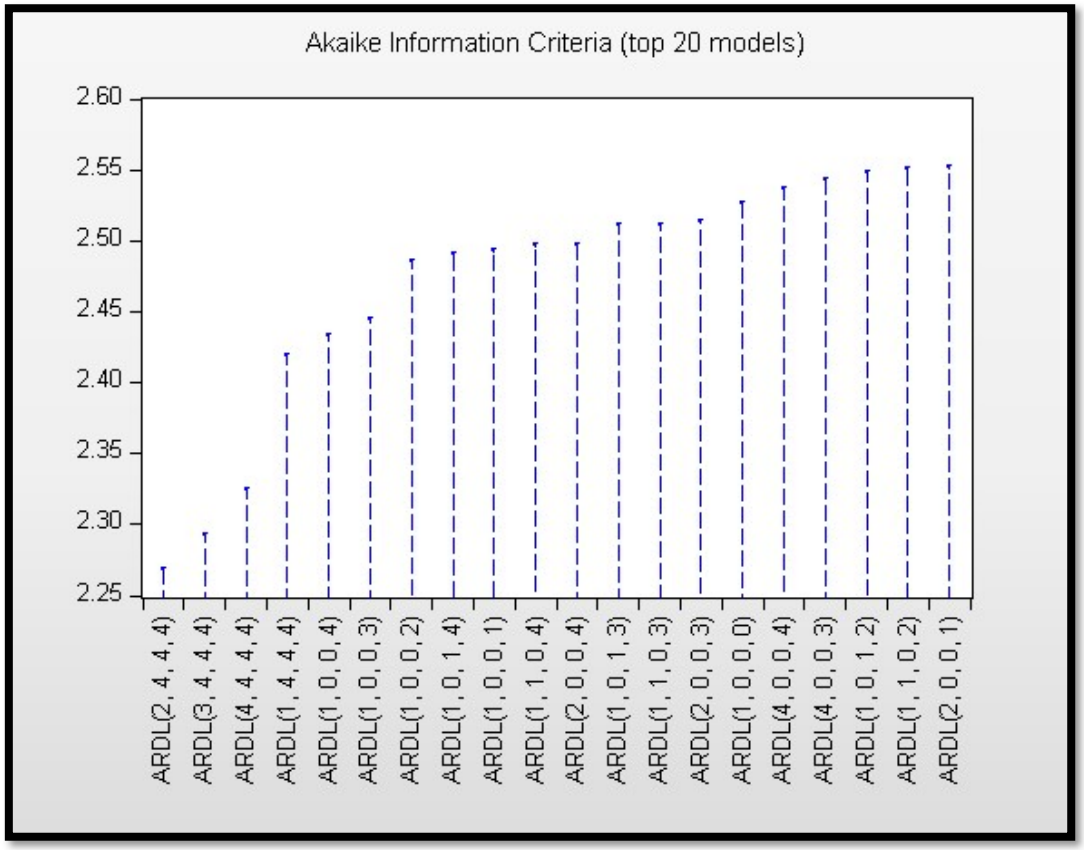

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews10 ، (الملحق رقم 08)

من الشكل أعلاه وحسب معيار Akaike ان أفضل نموذج ابطاء هو (2,4,4,4) ARDL .

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

يهدف اختبار الحدود الى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال؛

فرضية الاختبار:

$$\begin{cases} \boldsymbol{Ho: \alpha 1 = \alpha 2 = \alpha 3 = \alpha 4 = 0} \\ \boldsymbol{H1: \alpha 1 \neq \alpha 2 \neq \alpha 3 \neq \alpha 4 \neq 0} \end{cases}$$

التكامل المشترك في نماذج ARDL يرتكز على اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة في الاجل الطويل بين المتغيرات، والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، للقيام باختبار التكامل المشترك نستعمل منهج الحدود(Bounds Test) والذي يعتمد على إحصائية (F-statistic).

بعد أن تم تحديد درجة الفترة المثلى للتأخير لنموذج ARDL، نقوم باختبار وجود علاقة تكامل مشترك، وبتطبيق فترات الإبطاء المثلى تحصلنا على النتائج في التالي:

الجدول رقم(07): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

البيان	F-statistic	الاحتمال (P)
النموذج	12,68260	/
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
عند مستوى المعنوية 1%	6,38	7,73
عند مستوى المعنوية 5%	4,568	5,795
عند مستوى المعنوية 10%	3,8	4,888

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews10 ، (الملحق رقم 09)

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ان قيمة إحصائية فيشر(F) المحسوبة (12,68260) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، (7,73)،(5,795)،(4,888) عند مستويات معنوية (1%،5%،10%)، ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة الى المتغير التابع، ومنه فالنموذج المتضمن (LCPI LGDP LOPN LTCH) يمكنه تفسير التضخم في الجزائر على المدى الطويل والقصير خلال هذه الدراسة.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

بعد التأكد من اكمال الشروط الأولية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بواسطة اختبار الحدود، نقوم بتقدير معاملات الاجل الطويل والقصير.

1. تقدير معاملات الأجل الطويل:

نتائج تقدير معاملات الاجل الطويل للنموذج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير النموذج طويل الاجل

المتغيرات	المعاملات	t-Statistic	قيمة الاحتمال
C	28,30912	1,593475	0,1421
@TREND	0,311275	2,931512	0,0150
LCPI(-1) *	-2,010167	-6,577461	0,0001
LOPN(-1)	32,53818	4,005778	0,0025
LGDP(-1)	-45.77175	-4,205779	0,0018
LTCH(-1)	7,065365	2,044801	0.0681
D(LCPI(-1))	0.479571	2,122981	0.0597
D(LOPN)	2,742101	1,085401	0,3032
D(LOPN (-1))	-23,48348	-3,620495	0.0047
D(LOPN (-2))	-24,64137	-4,060677	0.0023
D(LOPN (-3))	-15,59071	-3,208031	0.0094
D(LGDP)	-5,415291	-1,246316	0.2411
D(LGDP(-1))	30,96559	3,623209	0.0047
D(LGDP(-2))	35,53581	3,840133	0.0033
D(LGDP(-3))	23,33699	2,916349	0.0154
D(LTCH)	8,522502	1,916349	0.0854
D(LTCH(-1))	4,993366	2.642817	0.0246
D(LTCH(-2))	9.344107	3.785895	0.0036
D(LTCH(-3))	2,948683	1,599973	0.1407
R^2= 0,88 F-statistic= 4,27 Prob(F-Statistic)=0,001 DW=2,42			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews10 ، (الملحق رقم11)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نتائج تقدير نموذج الاجل الطويل ان معدل التضخم في الجزائر يفسر بالمتغير للفترة السابقة LCPI(-1) حيث كانت قيمة الاحتمال 0,0001 اقل من $\alpha = 1\%$ هذا يعني معنوية الإحصائية، وكذلك نرى ان معظم المتغيرات معنوية عند مستوى معنوية 5% او% 10 ما عدى D(LTCH(-3)) D(LGDP) D(OPN)،جاءت إشارات المعلمات غير معنوية كما هو متوقع لها طبقا للنظرية الاقتصادية.

كما قد بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0,88$ وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في معدل التضخم في الجزائر، حيث التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 88 % من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية **(F)** والبالغة 4,27 توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 5 %، بين متغيرات النموذج المفسرة ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري.

نلاحظ ان معلمة الانفتاح التجاري مختلفة، أي موجبة في المستوي وسالبة عند الفترات الثلاث السابقة وهذا ما يثبت ان مؤشر الانفتاح التجاري ذو علاقة سالبة مع معدل التضخم وذلك حسب نتائج واثار السياسية الاقتصادية المتبعة، ومنه تطبيق سياسات مختلفة تهدف الى تخفيض معدل التضخم مع السماح لمستوى الانفتاح التجاري المرتفع.

بالنسبة لسعر الصرف فله علاقة عكسية مع الانفتاح التجاري في المستوي تقابلها علاقة طردية معه في التأخيرين السابقين فيكون له تأثير سالب الانفتاح التجاري حسب نتائج واثار السياسة الاقتصادية المتبعة، وذلك لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

كما نجد ان مؤشر النمو الاقتصادي لها علاقة عكسية مع الانفتاح التجاري في الفترات الثلاث السابقة، وبالتالي فان التقييد التجاري يؤدي الى نمو أفضل، لان إزالة الحواجز والاعتماد على السوق الخارجي يؤدي الى انخفاض إنتاجية الشركات المحلية يؤدي الى عدم استقرار الاقتصاد المحلي ومنه تراجع النمو الاقتصادي.

2. **نموذج تقدير الأجل القصير:**

الجدول رقم (09): نتائج تقدير النموذج قصير الاجل

المتغيرات	المعاملات	t-Statistic	قيمة الاحتمال
C	28,30912	7,815633	0,0000
@TREND	0,311275	7,523328	0,0000
D(LCPI(-1))	0,479571	2,843805	0,0174
D(LOPN)	2,742101	1,636705	0,1327
D(LOPN (-1))	−23,48348	−5,935575	0,0001
D(LOPN (-2))	−24,64137	−6,126328	0,0001
D(LOPN (-3))	−15,59071	−5,675281	0,0002
D(LGDP)	−5,41529	−1,950833	0,0796
D(LGDP(-1))	30,96559	5,626481	0,0002
D(LGDP(-2))	35,53581	5,829065	0,0002
D(LGDP(-3))	23,33699	5,590657	0,0002
D(LTCH)	8,522502	4,856329	0,0007
D(LTCH(-1))	4,993366	3,267476	0,0085
D(LTCH(-2))	9,344107	4,933626	0,0006
D(LTCH(-3))	2,948683	2,372741	0,0391
CointEq(-1)*	−2,010167	−8,120930	0,0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews10، (الملحق رقم 10)

ان المعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك، تشير قيمة (ECM(−1)) الى (2,01−) وحيث كانت سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يعني أنه بدلاً من التقارب الرتيب مع مسار التوازن مباشرة، تتقلب عملية تصحيح الخطأ حول القيمة طويلة المدى بطريقة تخامدية. ومع ذلك، بمجرد اكتمال هذه العملية، يكون التقارب مع مسار التوازن سريعًا، وعليه فان معدل التضخم معبرا عنه بالانفتاح التجاري، سعر الصرف والنمو الاقتصادي لها تكامل مشترك، أيضا يبين هذا النموذج أنه توجد فعالية بين المتغيرات في المدى القصير.

المطلب الرابع: الاختبارات التشخيصية للنموذج

1. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي، يكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، والنتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم(10): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0,47588	Prob. F(2,8)	0,6256
Obs*R-squared	3,208397	Prob.Chi-Square(2)	0,2011

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 ،(الملحق رقم 12)

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا لكون القيمة الاحتمالية لـ F-statistic المساوية لـ 0,6256 تفوق مستوى الدلالة المعنوية 5%.

2. اختبار عدم ثبات التباين:

لاختبار ثبات تباين الأخطاء نستخدم اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1,573645	Prob.F(1,26)	0,2208
Obs*R-squared	1,597977	Prob.Chi-Square(1)	0,2062

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews10 ، (الملحق رقم13)

يشير اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) إلى ثبات تباين الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء، وهذا راجع إلى أن قيمة احتمال لـ F-statistic المساوية ل 0,2208 مستوى الدلالة المعنوية 5%.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نستخدم اختبار (Jarque-Bera)، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

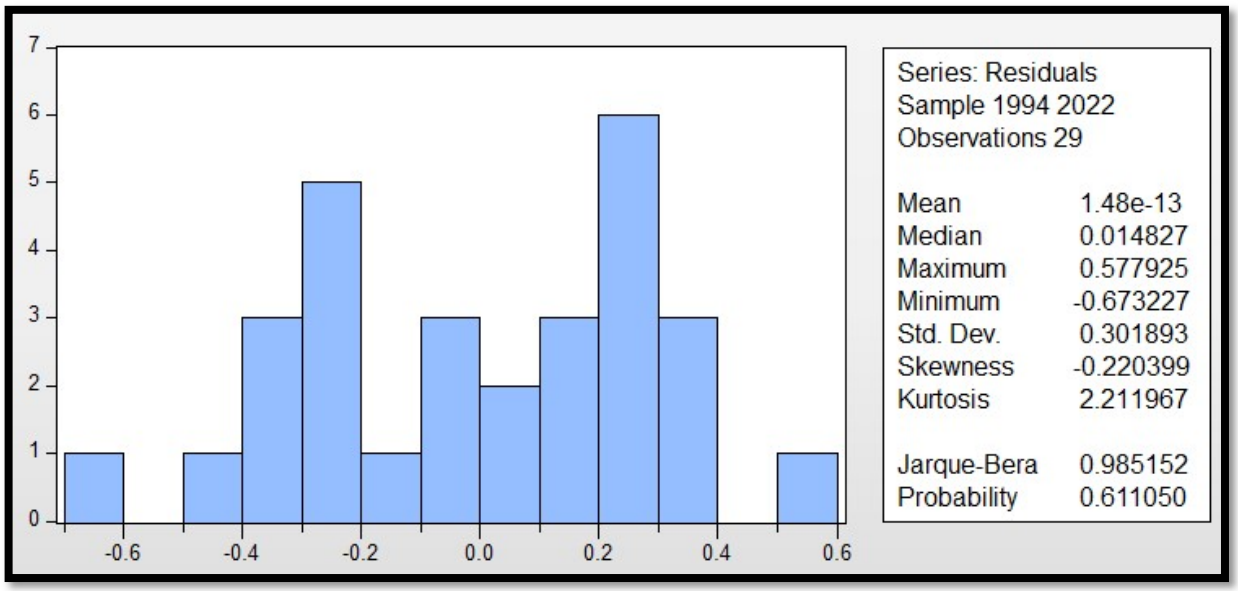

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews10 ، (الملحق رقم 14)

يتضح من الشكل أعلاه نلاحظ أن الأخطاء العشوائية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما تأكده قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية (Jarque-Bera) يساوي 0,985152 وهو أكبر من 5%.

4.اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) ، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لانهما يوضحان أمرين مهمين لتوضيح وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL).

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM وCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى

معنوية 5% وهذا يعني ان المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ويوضح الشكل البياني أدناه اختباري استقرار النموذج المقدر.

الشكل رقم(06): نتائج اختبار استقرار النموذج (CUSUM وCUSUM of Squares)

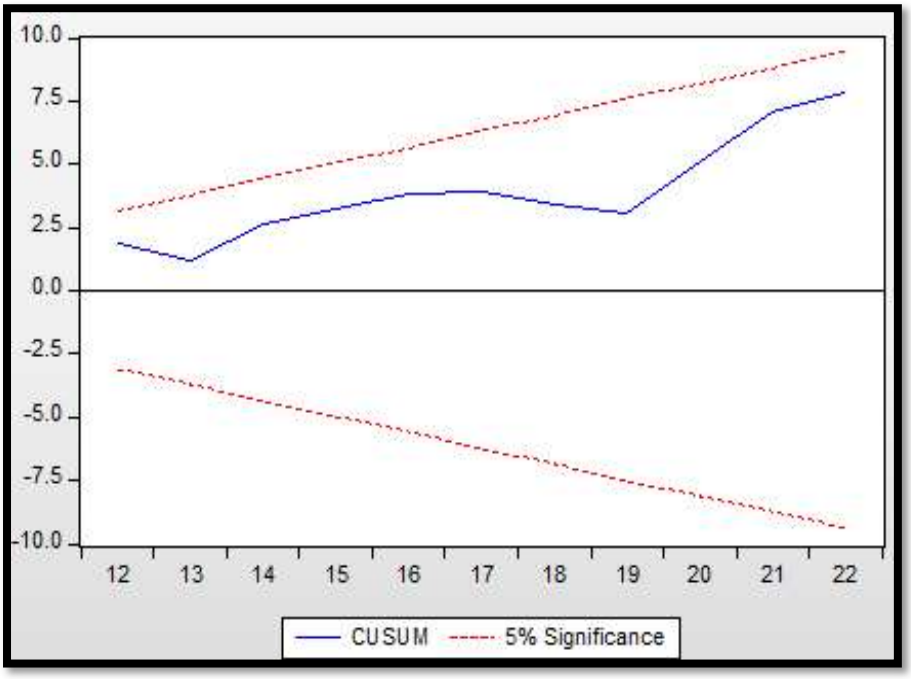

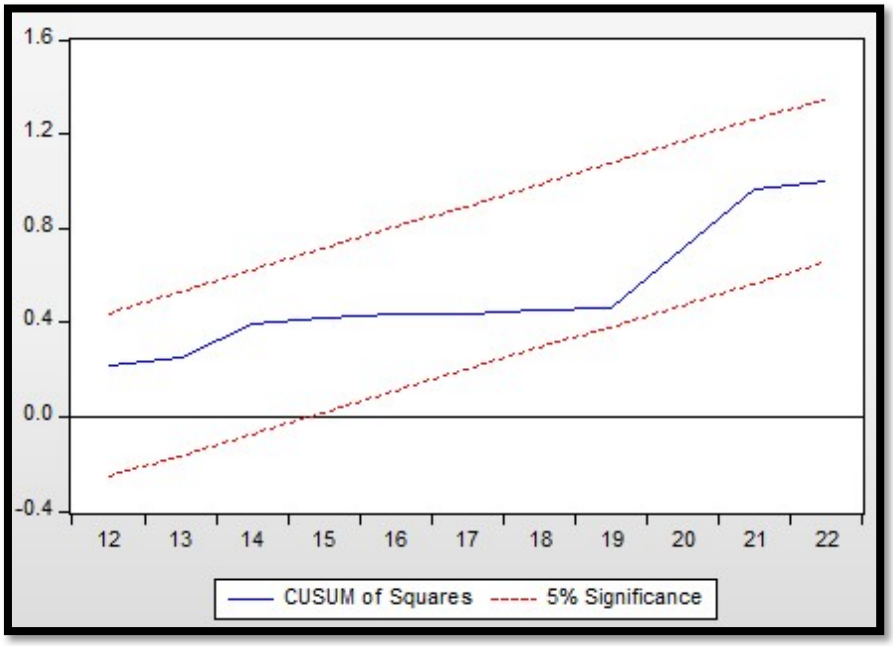

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10، (الملحق رقم 15)

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUM**)بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM of Squares**) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الفترة طويلة الأجل والفترة قصيرة الأجل.

خلاصة الفصل الثالث:

استعرضنا خلال المبحث الأول من هذا الفصل تحليل أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال 1990-2022، حيث تبين ان الجزائر شهدت تقلبات كبيرة خاصة مع بداية التسعينات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية العميقة والتي صاحبها تحول تدريجي الى اقتصاد السوق، لتنخفض وتبقى مستقرة خلال 1997 وهي نفس الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري درجة كبيرة من الانفتاح التجاري.

وخلال المبحث الثاني تطرقنا لاهم الخطوات المستعملة في منهجية التكامل المشترك، المتمثلة في خصائص منهجية ARDL، شروط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، وخطوات تطبيق منهجيةARDL.

اما في المبحث الثالث فقمنا بدراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال 1990-2022، وذلك باستخدام نموذج ARDL وتم التوصل الى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي هناك علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة الى المتغير التابع، وهذا ما سمح لنا بتقدير علاقة الاجل الطويل والقصير للنموذج فتبين ان كل المتغيرات تؤثر في التضخم في الجزائر في الاجل الطويل والقصير.
- وجود علاقة عكسية بين التضخم والانفتاح التجاري.
- ومن خلال اختبارات التشخيص والاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج، تبين ان النموذج مستقر هيكليا وذو جودة.

خاتمة

أن الانفتاح التجاري لا يمثل مجرد عامل واحد، بل هو نهج جوهري يسعى من خلاله الدول إلى تحقيق المكاسب، وهذا يتم بطرق متعددة حسب وضع كل دولة. بالنسبة للدول المتقدمة، يهدف الانفتاح التجاري إلى تعزيز فرصها التجارية، في حين تسعى الدول ذات الدخل المتوسط والضعيف للحفاظ على فرصها أو توسيعها للبقاء في السوق العالمية. وبالتالي، تقوم جميع الدول بتبادل السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تطور آليات التجارة مع الوقت، وتوسيع نطاقها، بدعم من منظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية. يتجلى الانفتاح التجاري في صور متعددة، بما في ذلك الانفتاح التام حيث تُزال القيود الجمركية، والتحرير التجاري الجزئي الذي يتضمن تخفيض التعريفة، بالإضافة إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف في إطار التكامل الاقتصادي أو الانضمام إلى منظمات دولية. تطورت الدول من الانفتاح التجاري بناءً على اختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، إلى اهتمام بالوفرة والندرة لعوامل الإنتاج، وتعمقت في تحليل نوعية هذه العوامل، بما في ذلك الرأسمال والعمالة، مما أدى إلى خلق منافسة دولية تعتمد على التميز في الجودة والنوعية، إضافة إلى فوائد الحجم للشركات داخل.

كما تأثرت الكثير من الدول النامية بارتفاع معدلات التضخم، وتعتبر الجزائر واحدة من هذه الدول التي تضطلع بدور مهم في التحكم في هذا الوضع، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاستثمار ويزيد من تعقيدات المشكلة الاقتصادية. يعود ذلك إلى آثاره السلبية على القطاع المالي والنقدي وضبط النفقات العامة والخاصة، مما يؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة التوترات المالية والتجارية، مع تأثيرات سلبية على مختلف قطاعات الاقتصاد والتجارة المحلية والعالمية نتيجة للتضخم المتصاعد.

1. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل الى النتائج التالية:

- يُعتبر مفهوم التضخم زيادة في معدلات الأسعار وتناقص قوة العملة، مما يؤدي إلى تقليل قيمة الكتلة النقدية وارتفاع تكاليف الحياة. ويعد مكافحة التضخم أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تتخذ الحكومات والبنوك المركزية إجراءات للحد من هذه الظاهرة، مثل تعديل السياسات النقدية والمالية وتنظيم النفقات الحكومية. وعندما تفشل الجهود في مواجهة التضخم، قد تعاني الدول من تبعات اقتصادية سلبية.
- وتشير الدراسات إلى أن معدلات التضخم تنخفض عادة في الدول التي تتبنى سياسات اقتصادية مفتوحة وتشجع على الانفتاح الاقتصادي، والعكس تكون مرتفعة في الاقتصاديات اقل انفتاحا، وقد تم اثبات وجود علاقة عكسية بين الضخم والانفتاح التجاري.

- ظهرت نظريات أخرى تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والتضخم، خاصة في الدول المدينة بالديون والتي تعتمد على تعويم سعر الصرف وتعتمد بشكل كبير على الاقتصاد العالمي.
- للانفتاح التجاري دور مهم في إزالة العوائق التجارية وتعزيز التبادل التجاري الدولي ووضع الاقتصاد الوطني في مواجهة التضخم. يمكن لهذا التفتح أن يسهم في استيراد سلع بأسعار منخفضة، مما يقلل من الضغط التضخمي.
- ان سياسة تخفيض العملة لم تقضي على التضخم نتيجة لتدهور القدرة الشرائية وعدم تنوع النتاج الوطني.
- تؤثر المتغيرات المستقلة على التضخم في فترات ابطاء مختلفة في (LOPN)، (LGDP)، (LTCH) بلغت قيمة عامل التحديد التي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج 0,88.

وهو يعني ان التغيرات الحاصلة في التضخم سببها التغيرات الحاصلة في الانفتاح التجاري يسبب نتائج تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5% وقد بلغت قيمة هذا المعامل (2,01−) من أخطاء الاجل القصير تصحيح تلقائيا لبلوغ التوازن.

وعلى ضوء النتائج التي خلصنا اليها يمكن الخروج بمجموعة من **الاقتراحات** وهي:

- الرقابة على الأسعار والمحافظة على استقرار مستويات الأسعار كان امرا بالغ الأهمية في مكافحة التضخم.
- ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري.
- السعي للدعم الصناعات القائمة على تكنولوجيا لتلبية الطلب المحلي.
- فرض حواجز جمركية على المنتجات الصناعية المستوردة.
- تعجيل الإصلاحات وتوفير المحيط الملائم للاستثمار من خلال اصلاح النظام البنكي.
- تحرير نظام الأسعار.
- تحرير حركة رؤوس الأموال لامتصاص الكتلة النقدية عن طريق الاستثمارات الأجنبية.
- تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيق سياسة صرف مشجعة لقطاع التصدير.
- تنويع مصادر العملة الصعبة لرفع من مستوى احتياطات الصرف عن طريق منح امتيازات للمستثمرين وتشجيعهم لتصدير للخارج وسن قوانين لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي لوقف استنزاف العملة الصعبة.

2. آفاق الدراسة:

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلا، منها:

- ❖ أثر الانفتاح المالي على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ أثر الانفتاح التجاري على الانكماش الاقتصادي.
- ❖ أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول العربية.

وفي نهاية بحثي اقول ان المجال مازال واسع لدراسات أخرى في الموضوع، وفي نهايته هذا لا يعني اننا استوفينا حقه وملأنا وعاءه فكل وعاء يضيق بما فيه الا وعاء العلم فانه يتسع.

الملحق رقم (1): بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة التطبيقية

السنة	LCPI	LGDP	LOPN	LTCH
1990	2.81256242	9.97938469	12.50136	2.192492
1991	3.25371723	10.37311825	13.00557	2.916303
1992	3.455359185	10.56569941	13.1437	3.083563
1993	3.022390082	10.64998785	13.16432	3.1504
1994	3.368937796	10.87548248	13.55033	3.557018
1995	3.393824485	11.14503806	13.95453	3.86415
1996	2.927403959	11.38297585	14.13643	4.002758
1997	1.746330133	11.44544026	14.17727	4.055385
1998	1.59942023	11.44836214	14.08427	4.073103
1999	0.972864292	11.56876294	14.31579	4.198312
2000	-1.081273904	11.79686748	14.76793	4.320946
2001	1.441253162	11.80858272	14.7244	4.346594
2002	0.349460327	11.86343805	14.83254	4.378042
2003	1.451368823	12.00022365	14.99816	4.348922
2004	1.376698544	12.14468397	15.21177	4.277508
2005	0.323854804	12.33760988	15.50007	4.294237
2006	0.837896312	12.4400234	15.60947	4.285607
2007	1.30263982	12.51993595	15.72163	4.238335
2008	1.580748402	12.66974979	15.9519	4.167948
2009	1.746946947	12.55005069	15.77696	4.285618
2010	1.363808937	12.71682158	15.94113	4.309268
2011	1.509443309	12.89402083	16.1011	4.289608
2012	2.185090243	12.97987399	16.1756	4.350742
2013	1.179958488	12.98652864	16.17541	4.3741
2014	1.070530638	13.00047822	16.19088	4.389238
2015	1.56537045	12.9496219	16.11948	4.612061
2016	1.855937738	12.97597712	16.0974	4.695404
2017	1.721178893	13.03039181	16.1614	4.709287
2018	1.451611533	13.08763462	16.28712	4.758696
2019	0.668735736	13.07355388	16.17835	4.78209
2020	0.881753505	12.9461819	15.94084	4.842428
2021	1.978699972	13.16035417	16.27895	4.905749
2022	2.227622055	13.19325782	16.62219	4.955792

الملحق رقم(02): اختبار طول فترات الابطاء حسب معيار Akaike وSchwartz

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LCPI
Exogenous variables: C
Date: 05/19/24 Time: 16:00
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-37.26269	NA	0.819514	2.638806	2.685954	2.653572
1	-32.04608	9.713685*	0.612840*	2.348006*	2.442302*	2.377538*
2	-31.48935	0.998285	0.632194	2.378576	2.520020	2.422874
3	-31.48920	0.000256	0.678021	2.447531	2.636123	2.506596
4	-31.06233	0.706540	0.706565	2.487057	2.722798	2.560888

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOPN
Exogenous variables: C
Date: 05/19/24 Time: 16:17
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-36.87922	NA	0.798125	2.612360	2.659508	2.627126
1	13.10844	93.08047	0.027221	-0.766099	-0.671803	-0.736567
2	13.12525	0.030136	0.029146	-0.698293	-0.556848	-0.653994
3	17.80924	8.075843*	0.022630*	-0.952361*	-0.763769*	-0.893296*
4	18.04397	0.388534	0.023897	-0.899584	-0.663844	-0.825753

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP
Exogenous variables: C
Date: 05/19/24 Time: 16:25
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-30.18943	NA	0.503156	2.150995	2.198143	2.165762
1	30.38216	112.7885*	0.008271*	-1.957390*	-1.863094*	-1.927858*
2	30.45571	0.131880	0.008821	-1.893497	-1.752053	-1.849199
3	32.26957	3.127344	0.008348	-1.949626	-1.761033	-1.890561
4	32.75663	0.806174	0.008663	-1.914251	-1.678510	-1.840420

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LTCH
Exogenous variables: C
Date: 05/19/24 Time: 16:30
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-7.372080	NA	0.104302	0.577385	0.624533	0.592151
1	31.76468	72.87535	0.007518	-2.052737	-1.958440	-2.023204
2	33.72788	3.520228	0.007039	-2.119164	-1.977720	-2.074866
3	33.88930	0.278297	0.007466	-2.061331	-1.872738	-2.002266
4	38.21780	7.164414*	0.005945*	-2.290883*	-2.055142*	-2.217051*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم(03): نتائج اختبار الاستقرارية LCPI

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.277644	0.1812
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 18:07
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.095192	0.074506	-1.277644	0.2115
D(LCPI(-1))	-0.304500	0.171788	-1.772531	0.0868

R-squared	0.164101	Mean dependent var	-0.033100
Adjusted R-squared	0.135277	S.D. dependent var	0.837059
S.E. of regression	0.778385	Akaike info criterion	2.399150
Sum squared resid	17.57061	Schwarz criterion	2.491665
Log likelihood	-35.18682	Hannan-Quinn criter.	2.429308
Durbin-Watson stat	2.048357		

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.699548	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 18:08
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	-1.491742	0.317422	-4.699548	0.0001
D(LCPI(-1),2)	0.103879	0.194239	0.534799	0.5970

R-squared	0.678302	Mean dependent var	0.001576
Adjusted R-squared	0.666812	S.D. dependent var	1.398550
S.E. of regression	0.807277	Akaike info criterion	2.474040
Sum squared resid	18.24748	Schwarz criterion	2.567453
Log likelihood	-35.11060	Hannan-Quinn criter.	2.503924
Durbin-Watson stat	1.943918		

الملحق رقم (04): نتائج اختبار الاستقراريةLOPN

Null Hypothesis: LOPN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.349718	0.0216
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOPN)
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 18:13
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPN(-1)	-0.128944	0.038494	-3.349718	0.0027
D(LOPN(-1))	-0.020793	0.183930	-0.113047	0.9109
D(LOPN(-2))	-0.524711	0.174678	-3.003872	0.0061
D(LOPN(-3))	-0.128763	0.205739	-0.625856	0.5373
C	2.165653	0.618955	3.498886	0.0018

R-squared	0.433569	Mean dependent var	0.119237
Adjusted R-squared	0.339164	S.D. dependent var	0.175626
S.E. of regression	0.142770	Akaike info criterion	-0.899584
Sum squared resid	0.489195	Schwarz criterion	-0.663844
Log likelihood	18.04397	Hannan-Quinn criter.	-0.825753
F-statistic	4.592636	Durbin-Watson stat	1.949203
Prob(F-statistic)	0.006766		

الملحق رقم(05): نتائج اختبار الاستقرارية LTCH

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.045116	0.9181
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 18:19
Sample (adjusted): 1995 2022
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	0.003818	0.003653	1.045116	0.3068
D(LTCH(-1))	0.440102	0.184509	2.385262	0.0257
D(LTCH(-2))	-0.163958	0.165012	-0.993609	0.3308
D(LTCH(-3))	0.118501	0.156986	0.754849	0.4580
D(LTCH(-4))	0.084478	0.117169	0.720993	0.4782

R-squared	0.432578	Mean dependent var	0.049956
Adjusted R-squared	0.333896	S.D. dependent var	0.082066
S.E. of regression	0.066978	Akaike info criterion	-2.408474
Sum squared resid	0.103179	Schwarz criterion	-2.170580
Log likelihood	38.71864	Hannan-Quinn criter.	-2.335748
Durbin-Watson stat	2.316340		

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.917938	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 18:20
Sample (adjusted): 1996 2022
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.575998	0.147016	-3.917938	0.0007
D(LTCH(-1),2)	-0.095449	0.163972	-0.582107	0.5664
D(LTCH(-2),2)	-0.384285	0.164866	-2.330890	0.0293
D(LTCH(-3),2)	-0.109599	0.134203	-0.816671	0.4229
D(LTCH(-4),2)	-0.222204	0.112312	-1.978444	0.0605

R-squared	0.547385	Mean dependent var	-0.009522
Adjusted R-squared	0.465091	S.D. dependent var	0.086927
S.E. of regression	0.063576	Akaike info criterion	-2.507572
Sum squared resid	0.088923	Schwarz criterion	-2.267603
Log likelihood	38.85223	Hannan-Quinn criter.	-2.436217
Durbin-Watson stat	1.915466		

الملحق رقم(06): نتائج اختبار الاستقرارية LGDP

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.613794	0.9969
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 18:24
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.005181	0.001982	2.613794	0.0141
D(LGDP(-1))	0.243028	0.158480	1.533492	0.1360

R-squared	0.011420	Mean dependent var	0.090972
Adjusted R-squared	-0.022669	S.D. dependent var	0.101900
S.E. of regression	0.103048	Akaike info criterion	-1.644902
Sum squared resid	0.307948	Schwarz criterion	-1.552386
Log likelihood	27.49598	Hannan-Quinn criter.	-1.614744
Durbin-Watson stat	2.066619		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.718090	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 18:26
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-1.535055	0.268456	-5.718090	0.0000
D(LGDP(-1),2)	0.418591	0.184377	2.270296	0.0317
C	0.305716	0.069208	4.417342	0.0002
@TREND("1990")	-0.009481	0.002656	-3.569580	0.0014

R-squared	0.616147	Mean dependent var	-0.005323
Adjusted R-squared	0.571856	S.D. dependent var	0.132971
S.E. of regression	0.087006	Akaike info criterion	-1.922103
Sum squared resid	0.196823	Schwarz criterion	-1.735276
Log likelihood	32.83154	Hannan-Quinn criter.	-1.862335
F-statistic	13.91139	Durbin-Watson stat	2.122152
Prob(F-statistic)	0.000013		

الملحق رقم(07): نتائج اختبار التكامل المشترك

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LCPI LOPN LGDP LTCH
Exogenous variables: C
Date: 05/04/24 Time: 17:29
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-27.46614	NA	0.000103	2.170078	2.358671	2.229143
1	77.34309	173.4773	2.28e-07	-3.954696	-3.011733*	-3.659372
2	101.3572	33.12287*	1.41e-07	-4.507391	-2.810058	-3.975808
3	120.9377	21.60612	1.33e-07	-4.754326	-2.302623	-3.986483
4	150.1034	24.13713	8.10e-08*	-5.662305*	-2.456232	-4.658203*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم(08): فترة الابطاء المثلى لنموذج ARDL حسب معيار Akaike

Dependent Variable: LCPI
Method: ARDL
Date: 05/04/24 Time: 17:31
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOPN LGDP LTCH
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCPI(-1)	-0.530596	0.240879	-2.202751	0.0522
LCPI(-2)	-0.479571	0.225895	-2.122981	0.0597
LOPN	2.742101	2.526348	1.085401	0.3032
LOPN(-1)	6.312596	3.661931	1.723843	0.1155
LOPN(-2)	-1.157887	3.706301	-0.312410	0.7611
LOPN(-3)	9.050659	3.902380	2.319267	0.0428
LOPN(-4)	15.59071	4.859900	3.208031	0.0094
LGDP	-5.415291	4.345039	-1.246316	0.2411
LGDP(-1)	-9.390878	5.836483	-1.608996	0.1387
LGDP(-2)	4.570223	6.007588	0.760742	0.4644
LGDP(-3)	-12.19882	6.539802	-1.865320	0.0917
LGDP(-4)	-23.33699	8.002125	-2.916349	0.0154
LTCH	8.522502	4.465228	1.908638	0.0854
LTCH(-1)	3.536228	3.013905	1.173305	0.2679
LTCH(-2)	4.350741	3.066123	1.418972	0.1863
LTCH(-3)	-6.395424	2.967078	-2.155462	0.0565
LTCH(-4)	-2.948683	1.842957	-1.599973	0.1407
C	28.30912	17.76564	1.593475	0.1421
@TREND	0.311275	0.106183	2.931512	0.0150

R-squared	0.884954	Mean dependent var	1.482694
Adjusted R-squared	0.677871	S.D. dependent var	0.890055
S.E. of regression	0.505163	Akaike info criterion	1.717763
Sum squared resid	2.551897	Schwarz criterion	2.613578
Log likelihood	-5.907564	Hannan-Quinn criter.	1.998321
F-statistic	4.273427	Durbin-Watson stat	2.421924
Prob(F-statistic)	0.011691		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

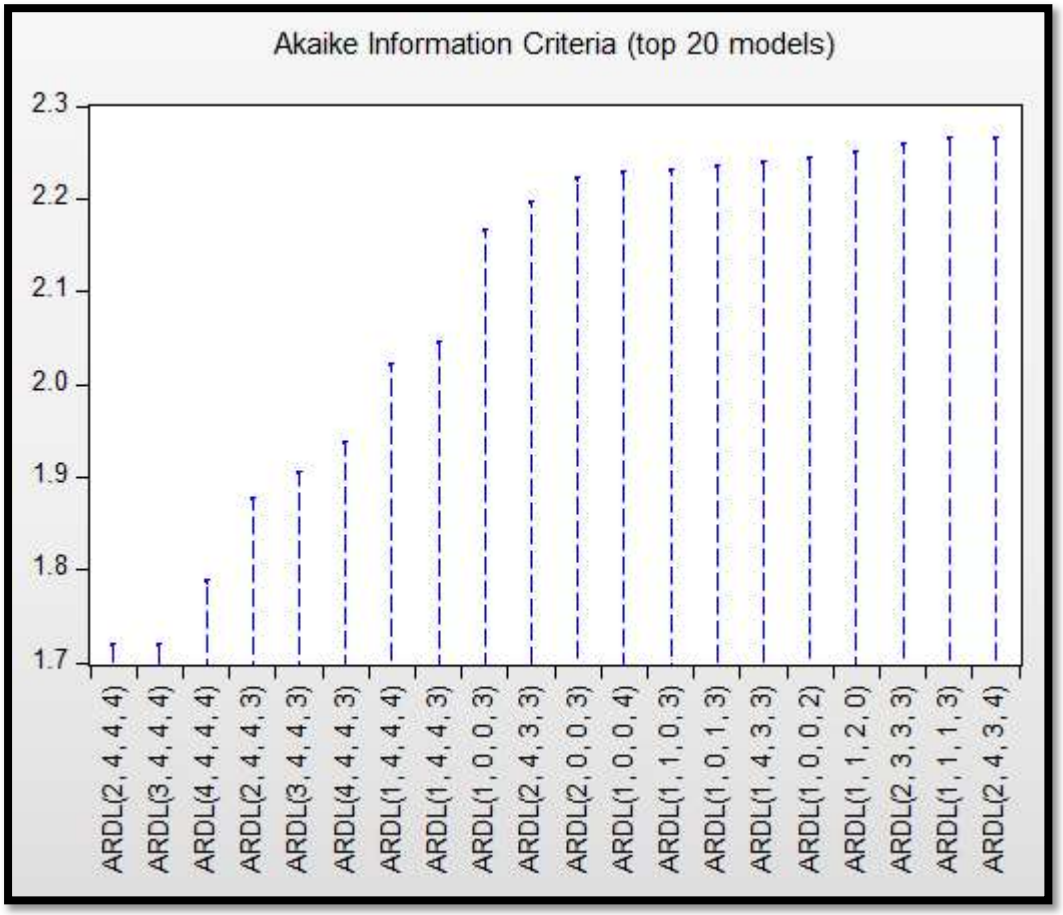
Akaike Information Criteria (top 20 models)
2.3
2.2
2.1
2.0
1.9
1.8
1.7
ARDL(2, 4, 4, 4)
ARDL(3, 4, 4, 4)
ARDL(4, 4, 4, 4)
ARDL(2, 4, 4, 3)
ARDL(3, 4, 4, 3)
ARDL(4, 4, 4, 3)
ARDL(1, 4, 4, 4)
ARDL(1, 4, 4, 3)
ARDL(1, 0, 0, 3)
ARDL(2, 4, 3, 3)
ARDL(2, 0, 0, 3)
ARDL(1, 0, 0, 4)
ARDL(1, 1, 0, 3)
ARDL(1, 0, 1, 3)
ARDL(1, 4, 3, 3)
ARDL(1, 0, 0, 2)
ARDL(1, 1, 2, 0)
ARDL(2, 3, 3, 3)
ARDL(1, 1, 1, 3)
ARDL(2, 4, 3, 4)

الملحق رقم(09):اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	12.68260	10%	3.47	4.45
k	3	5%	4.01	5.07
		2.5%	4.52	5.62
		1%	5.17	6.36
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	3.8	4.888
		5%	4.568	5.795
		1%	6.38	7.73
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.868	4.965
		5%	4.683	5.98
		1%	6.643	8.313

الملحق رقم(10):نموذج تقدير الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LCPI)
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 05/04/24 Time: 17:39
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28.30912	3.622114	7.815633	0.0000
@TREND	0.311275	0.041375	7.523328	0.0000
D(LCPI(-1))	0.479571	0.168637	2.843805	0.0174
D(LOPN)	2.742101	1.675379	1.636705	0.1327
D(LOPN(-1))	-23.48348	3.956396	-5.935575	0.0001
D(LOPN(-2))	-24.64137	4.022208	-6.126328	0.0001
D(LOPN(-3))	-15.59071	2.747126	-5.675280	0.0002
D(LGDP)	-5.415291	2.775887	-1.950833	0.0796
D(LGDP(-1))	30.96559	5.503544	5.626481	0.0002
D(LGDP(-2))	35.53581	6.096314	5.829065	0.0002
D(LGDP(-3))	23.33699	4.174283	5.590657	0.0002
D(LTCH)	8.522502	1.754927	4.856329	0.0007
D(LTCH(-1))	4.993366	1.528203	3.267476	0.0085
D(LTCH(-2))	9.344107	1.893963	4.933626	0.0006
D(LTCH(-3))	2.948683	1.242733	2.372741	0.0391
CointEq(-1)*	-2.010167	0.247529	-8.120930	0.0000

الملحق رقم(11): تقدير معاملات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LCPI)
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 05/04/24 Time: 17:45
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28.30912	17.76564	1.593475	0.1421
@TREND	0.311275	0.106183	2.931512	0.0150
LCPI(-1)*	-2.010167	0.305614	-6.577461	0.0001
LOPN(-1)	32.53818	8.122812	4.005778	0.0025
LGDP(-1)	-45.77175	10.88306	-4.205779	0.0018
LTCH(-1)	7.065365	3.455281	2.044801	0.0681
D(LCPI(-1))	0.479571	0.225895	2.122981	0.0597
D(LOPN)	2.742101	2.526348	1.085401	0.3032
D(LOPN(-1))	-23.48348	6.486262	-3.620495	0.0047
D(LOPN(-2))	-24.64137	6.068291	-4.060677	0.0023
D(LOPN(-3))	-15.59071	4.859900	-3.208031	0.0094
D(LGDP)	-5.415291	4.345039	-1.246316	0.2411
D(LGDP(-1))	30.96559	8.546454	3.623209	0.0047
D(LGDP(-2))	35.53581	9.253796	3.840133	0.0033
D(LGDP(-3))	23.33699	8.002125	2.916349	0.0154
D(LTCH)	8.522502	4.465228	1.908638	0.0854
D(LTCH(-1))	4.993366	1.889410	2.642817	0.0246
D(LTCH(-2))	9.344107	2.468137	3.785895	0.0036
D(LTCH(-3))	2.948683	1.842957	1.599973	0.1407

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم(12): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.497588	Prob. F(2,8)	0.6256
Obs*R-squared	3.208397	Prob. Chi-Square(2)	0.2011

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/04/24 Time: 17:48
Sample: 1994 2022
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	0.131525	0.335184	0.392396	0.7050
LCPI(-2)	0.001687	0.361282	0.004670	0.9964
LOPN	0.313566	3.536095	0.088676	0.9315
LOPN(-1)	1.324225	4.378425	0.302443	0.7700
LOPN(-2)	-0.891689	4.998372	-0.178396	0.8628
LOPN(-3)	0.842820	4.389013	0.192030	0.8525
LOPN(-4)	0.682472	5.472205	0.124716	0.9038
LGDP	-0.526121	5.722631	-0.091937	0.9290
LGDP(-1)	-1.939338	6.557873	-0.295727	0.7750
LGDP(-2)	1.950122	7.236903	0.269469	0.7944
LGDP(-3)	-1.011951	7.190301	-0.140738	0.8916
LGDP(-4)	-1.376160	8.831557	-0.155823	0.8800
LTCH	2.150305	5.178691	0.415222	0.6889
LTCH(-1)	-1.421195	4.102535	-0.346419	0.7380
LTCH(-2)	1.201732	3.607635	0.333108	0.7476
LTCH(-3)	-0.623805	3.238524	-0.192620	0.8521
LTCH(-4)	0.169193	2.047228	0.082645	0.9362
C	-5.253215	19.49400	-0.269479	0.7944

الملحق رقم(13): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.573645	Prob. F(1,26)	0.2208
Obs*R-squared	1.597977	Prob. Chi-Square(1)	0.2062

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 17:54
Sample (adjusted): 1995 2022
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.110269	0.025702	4.290224	0.0002
RESID^2(-1)	-0.242081	0.192978	-1.254450	0.2208

R-squared	0.057071	Mean dependent var	0.088247
Adjusted R-squared	0.020804	S.D. dependent var	0.100389
S.E. of regression	0.099339	Akaike info criterion	-1.711799
Sum squared resid	0.256576	Schwarz criterion	-1.616642
Log likelihood	25.96519	Hannan-Quinn criter.	-1.682708
F-statistic	1.573645	Durbin-Watson stat	1.996493
Prob(F-statistic)	0.220839		

الملحق رقم(14): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

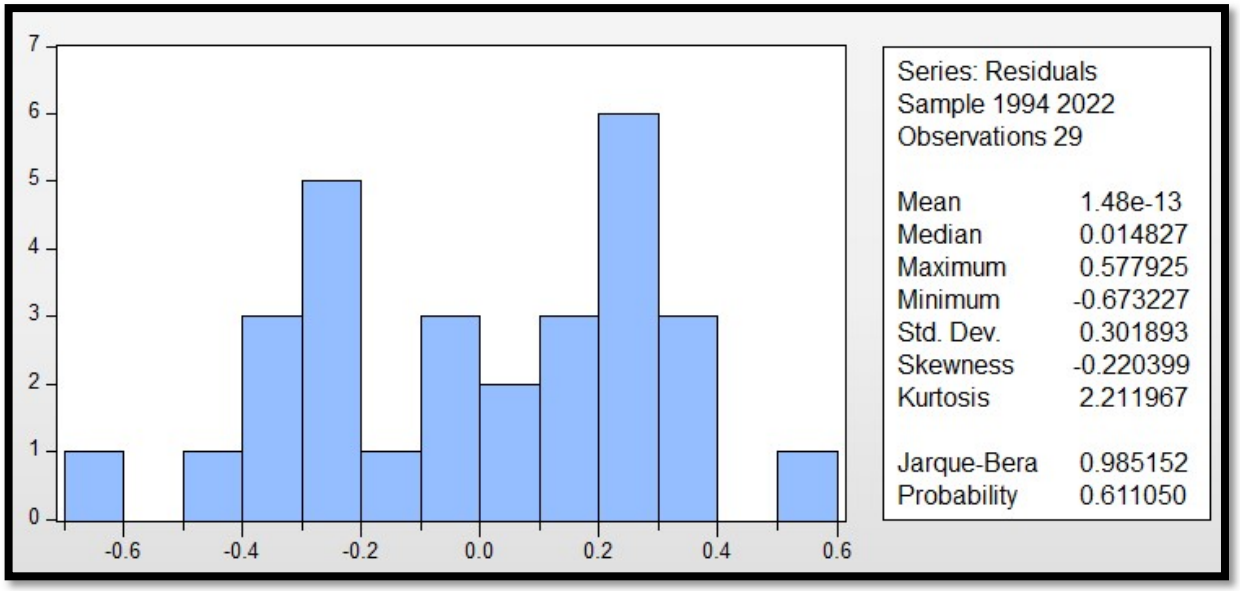

الملحق رقم (15): اختبار استقرار النموذج (CUSUM و CUSUM of Squares)